



توصل مكتب مجلس النواب بمشاريع النصوص القانونية

الآتية:

■ مشروع قانون رقم 85.14 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.14.596 الصادر في 5 من ذي القعدة 1435 (فاتح سبتمبر 2014)، بتتيمم القانون رقم 012.71 بتاريخ 12 من ذي القعدة 1391 (30 ديسمبر 1971)، المحددة بموجبه السن التي يجب أن يحال فيها على التقاعد موظفو وأعاون الدولة والبلديات والمؤسسات العامة المنخرطون في نظام المعاشات المدنية؛

■ والقانون رقم 05.89 المحددة بموجبه السن التي يحال إلى التقاعد عند بلوغها المستخدمون المنخرطون في النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، كما رفضه مجلس المستشارين؛

■ مشروع قانون رقم 19.12 بتحديد شروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمال المنزليين، كما وافق عليه مجلس المستشارين.

ومن الفريق الحركي توصل مكتب المجلس بمراسلة تتعلق بسحب مقترح قانون في شأن توحيد أسعار غاز البوطان الذي سبق أن تقدم به أعضاء الفريق.

وورد على المجلس كذلك مراسلة رئيس الحكومة بخصوص مقعد شاغر لمجلس النواب عن طريق تعويض المنصب الذي كان يشغله السيد ميلود الشعبي، برسم الدائرة الانتخابية المحلية القنيطرة، مع دعوة المرشحة السيدة أسماء الشعبي لشغل المقعد الذي أصبح شاغرا بمجلس النواب.

كما توصل المكتب بمراسلة من السيد رئيس فريق التجمع الوطني للأحرار يخبر فيها بالموافقة على طلب انتساب النائبة البرلمانية أسماء الشعبي إلى فريقه، شكرا السيد رئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيدة الأمانة،

محضر الجلسة السابعة والعشرين بعد المائتين

التاريخ: الثلاثاء 13 ربيع الثاني 1436 هـ (3 فبراير 2015م).

الرئاسة: السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب.
التوقيت: ساعتان وأربعة وعشرون دقيقة ابتداء من الساعة الثانية بعد الزوال والدقيقة السادسة.

جدول الأعمال: الجلسة الشهرية المخصصة لأجوبة السيد رئيس الحكومة.

السيد راشد الطالب العلمي رئيس مجلس النواب:
بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

طبقا لمقتضيات الفصل مائة من الدستور وخاصة الفقرة الثالثة منه، وعملا بمقتضيات المواد من 202 إلى 207 من النظام الداخلي لمجلس النواب، يعقد مجلس النواب هذه الجلسة المخصصة للأسئلة الشفهية المتعلقة بالسياسية العامة التي يجيب عنها السيد رئيس الحكومة. وقبل الشروع في جدول الأعمال أعطي الكلمة للسيدة الأمانة لتلاوة ملخص عن المراسلات الواردة على المكتب، فلتتفضل.

النائبة السيدة مينة بوهودود أمينة المجلس:

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم.



الأخوات والإخوان،
السيدات والسادة،

تعرضت ولا تزال عضوة من هذا المجلس الموقر، النائبة المحترمة السيدة خديجة الرويسي، لتهديدات متوالية عبر بعض المواقع الإلكترونية والرسائل القصيرة تستهدف شخصها في حياتها وأمنها واستقرارها، وهي تهديدات نشجبتها ونستكرها جميعا، لما تنطوي عليه من أفعال ترهيبة لا يقبلها مجتمعنا المسلم المؤمن بالتسامح والحوار والديمقراطية، وإنما بهذه المناسبة لنعبر للنائبة المحترمة عن تضامننا المطلق ومساندتنا لها.

نشرع الآن في جدول الأعمال الذي يتضمن سؤالاً محوريا تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فرق ومجموعة الأغلبية يتعلق بالاستعدادات الجارية لتنظيم الانتخابات المحلية والجهوية وتلك المتعلقة بمجلس المستشارين. و4 أسئلة أخرى الأول يتعلق بتماطل الحكومة في تقديم مشاريع القوانين التنظيمية الانتخابية تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاشتراكي؛ الثاني حول الانتخابات المقبلة تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الاتحاد الدستوري؛ الثالث حول البعد الدستوري للجماعات الترابية تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية؛ والرابع حول موقع المرأة المغربية في المنظومة القانونية المؤطرة للاستحقاقات الانتخابية تقدم به السيدات والسادة النواب أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة.

الكلمة الآن في إطار الجزء الأول المتعلق بالسؤال المحوري، وأعطي الكلمة في حدود دقيقة لتقديم السؤال، الكلمة لأحد النواب من فرق ومجموعة الأغلبية، تفضل السيد النائب.

النائب السيد سيدي ابراهيم خي باسم فرق ومجموعة الأغلبية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السادة أعضاء الحكومة،

زملائي النواب والنائبات،

السيد رئيس الحكومة، صرح السيد وزير الداخلية في معرض جوابه على سؤال شفوي مؤخرا بمجلس النواب بأن الانتخابات الجماعية والجهوية وتلك المتعلقة بمجلس المستشارين ستكون في بحر سنة 2015، وما لا شك فيه فإن الحكومة بصدد التحضير لهذا الموعد المهم المتمثل في استكمال بناء المؤسسات المنتخبة المنبثقة عن دستور 2011 من خلال إعداد القوانين التنظيمية والقوانين العادية ذات الصلة بالموضوع، والإعداد التنظيمي واللوجستيكي الأمثل لإجراء هذه الانتخابات باعتبارها إحدى أهم المحطات في مسار بناء الدولة الديمقراطية الحديثة ووضع قواعد صلبة لمؤسسات تمثيلية في مستوى تطلعات الجميع. ولتحقيق هذا المسعى النبيل لا بد من تعبئة كل الطاقات والإمكانيات المتوفرة والتعجيل بوضع النصوص القانونية المؤطرة لهذه المؤسسات بعد انتخابها، علما أنه سبق للبرلمان في نهاية الولاية التشريعية السابقة أن صادق على نصين مهمين يتعلقان على التوالي بالقانون التنظيمي للجماعات الترابية والقانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

نسائلكم عن طبيعة التحضيرات الجارية لتنظيم الانتخابات المحلية والجهوية وتلك المتعلقة بمجلس المستشارين، وما مدى تقدم الأشغال والإجراءات التمهيديّة المرتبطة بإعداد الترسنة القانونية والمؤسّساتية المؤطرة لعمل المؤسسات التمثيلية التي ستنبثق عنها هذه الانتخابات؟ وشكرا.

السيد الرئيس:



- المرسوم 2.14.857 بتطبيق القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة بتاريخ 18 ديسمبر 2014؛

- قرار وزير الداخلية رقم 4516.14 يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص باللوائح الانتخابية العامة بتاريخ 18 ديسمبر 2014.

ومن أجل إرساء المنظومة التشريعية للجماعات الترابية في إطار تنزيل أحكام الدستور تم إعداد مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، بالإضافة إلى مشروع مرسوم يقضي بتحديد عدد الجهات وتسمياتها ومراكزها والعمالات والأقاليم. والتزاما بما تعهدت به أمامكم، سلكت الحكومة في إعداد هذه المشاريع مقاربة قائمة على التشاور وتبادل الرأي مع الفاعلين السياسيين وفق خارطة طريق واضحة ومضبوطة كما يلي:

تم عقد لقاء برئاسة الحكومة يوم 19 يونيو 2014 مع قادة الأحزاب السياسية لإطلاعهم على تصور الحكومة للإعداد للانتخابات المقبلة، تسلمت الأحزاب السياسية على إثره أرضية أولية لمشاريع النصوص المرتبطة بهذه الاستحقاقات تتعلق بالخصوص بإعداد الهيئة الناخبة الوطنية، وتنظيم الإطار التشريعي للجماعات الترابية، وتلت هذا اللقاء اجتماعات أخرى بوزارة الداخلية، في الأول كانت تحت رئاستي ثم بعد ذلك بتفويض مني للسيد وزير الداخلية.

وقد توصلت الحكومة في إطار هذه العمليات التشاورية بما مجموعه 47 مذكرة تضمنت 721 اقتراحا همت مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث، اعتمدت الحكومة 275 منها أي 38% من اقتراحات الأحزاب، فالنسبة للقانون التنظيمي المتعلق بالجهات مثلا، تم التوصل ب 26 مذكرة من الهيئات السياسية تضمنت 309 اقتراحا تم اعتماد 107 منها، أي

شكرا السيد النائب المحترم، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للإجابة عن السؤال، السيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن اتبع هداه.

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أود في البداية أن أشكر السيدات والسادة النواب المحترمين على برمجتهم لموضوع الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، التي تشكل محطة مهمة في إطار تنزيل أحكام الدستور الجديد، ولاسيما الفصل 11 منه وإرساء النخب والحكامة الترابية المناسبين على الصعيدين الجهوي والمحلي. وسأستعرض فيما يلي التدابير المتخذة، إن على مستوى إعداد الترسنة القانونية أو على مستوى الإعداد المادي لهذه الاستحقاقات.

السيد الرئيس،

كما لا يخفى عليكم، فقد سبق إصدار نصين يؤطران المنظومة الانتخابية في غضون سنة 2011، وهما القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية بتاريخ 21 نونبر 2011، والقانون رقم 57.11 المتعلق باللوائح الانتخابية العامة، وعمليات الاستفتاء واستعمال وسائل الاتصال السمعي البصري العمومية خلال الحملات الانتخابية والاستفتاءية بتاريخ 28 أكتوبر 2011.

وفي إطار الإعداد للاستحقاقات المقبلة، تم إعداد النصوص التالية:

- القانون رقم 88.14 المتعلق بالمراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة بتاريخ 10 ديسمبر 2014؛



مشروع النص في هذا الباب على المؤسسة التشريعية بعد نشر المرسوم المتعلق بالتقسيم الجهوي، كما سيتم إصدار المراسيم والقرارات الأخرى المواكبة للعمليات الانتخابية في أقرب الآجال، مع الحرص على أخذ رأي الفاعلين السياسيين بشأنها قبل اعتمادها كما هو الشأن للنصوص السابقة.

السيد الرئيس،

لقد قامت الحكومة بإعداد مشاريع القوانين التنظيمية السابقة ذكرها، استنادا إلى أحكام الدستور والتوجيهات الملكية السامية، إضافة إلى خلاصات تقرير اللجنة الاستشارية للجهوية، بالإضافة إلى رصيد التجربة الوطنية في هذا المجال. وترمي هذه المشاريع وخاصة مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالجهات إلى تحقيق نقلة نوعية نحو منظومة متكاملة للحكومة الترابية، وتعميق ممارسة الديمقراطية المحلية المرتكزة على مبدأ التدبير الحر المنصوص عليه في الفصل 136 من الدستور، وإرساء تنمية جهوية مندمجة ومستدامة والإسهام في تحديث تدبير هياكل الدولة، والرفع من فاعلية ونجاعة عملها، وقد تم التقيد التام في كل مشاريع هذه القوانين التنظيمية بأحكام الدستور.

وهكذا انطلقا من مقتضيات الفصل الأول من الدستور التي تنص على أن التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لامركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة، فإن مشاريع القوانين التنظيمية جاءت لتنزيل الباب 9 المتعلق بالجهات والجماعات الترابية الأخرى، فصول 135 إلى 146 وتكريسا لمبادئ دستورية أخرى تتعلق على الخصوص بالحكومة والمناصفة وتشجيع المقاربة التشاركية، وضمان حقوق المعارضة.

وفي هذا الصدد، نص القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية على اعتماد نمط الاقتراع العام المباشر لانتخاب أعضاء مجالس الجهات،

وبالتفصيل اعتمدت الحكومة 32 من بين 74 اقتراح لفرق الأغلبية أي 43%، و30 من بين 73 اقتراح لأحزاب المعارضة الأربعة، أي 41%، و45 من بين 162 اقتراحا لباقي الأحزاب أي 28%، ومن بين الاقتراحات التي أخذت بعين الاعتبار مثلا تنظيم فرق داخل مجلس الجهة، وتخصيص رئاسة لجنة على الأقل للمعارضة، والتنصيب على مبدأ السعي للمناصفة في رئاسة اللجن الدائمة، ونقل الاختصاصات مع الموارد المطابقة لها بناء على تعاقد مع الدولة، وإسناد اختصاص عزل الأعضاء وحل المجلس وإعمال سلطة الحل للقضاء، والرفع من التحويلات القارة المخولة للجهات، وغيرها من المقترحات الجوهرية التي ساعدت على إثراء تلك النصوص.

وعلى ضوء هذا العمل التشاوري، تم إعداد مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجهات والعمالات والأقاليم والجماعات التي صادق عليها المجلس الوزاري المنعقد يوم 29 يناير 2015 برئاسة جلالة الملك، كما لا يخفى. كما تم من جهة أخرى إعداد مشروع التقسيم الجهوي الجديد والذي استلهم أسسه من توصيات اللجنة الاستشارية للجهوية، وستتم إحالة مشاريع القوانين التنظيمية المذكورة على أنظار البرلمان من أجل دراستها والمصادقة عليها، حتى يتسنى وضع منظومة قانونية متكاملة للحكومة الترابية أساسها تطوير الممارسة الديمقراطية والدفع بالتنمية المحلية المندمجة والمستدامة.

وفيما يتعلق بمجلس المستشارين، فسيتم انتخاب الهيئات الناحية التي تشارك في انتخاب أعضائه في الآجال المناسبة، بما في ذلك أعضاء مجالس الجماعات الترابية والغرف المهنية وممثلي المأجورين ومثلي المنظمات المهنية للمشغلين الأكثر تمثيلية. وللإشارة فإن اعتمادات تقسيم جهوي جديد يستدعي تعديل القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين، فيما يرتبط بتوزيع مقاعد المجلس على الجهات، وسيتم عرض



باعتماد نظام مراقبة بعيدية للمطالب التي كانت هومنا من أجل الوصول إليها، تقتصر أساسا على شرعية القرارات والمقررات باستثناء بعض الحالات المحدودة والمتعلقة على الخصوص بالمقررات ذات الواقع المالي، كما أوكل قرار الحسم في حالة الاختلاف في الرأي إلى القضاء.

وتكريسا للمرتبة الاعتبارية للجهات طبقا للفصل 143 من الدستور، نص مشروع القانون التنظيمي رقم 111.14 المتعلق بالجهات على صدارة على هذه الأخيرة بالنسبة للجماعات الترابية الأخرى في عمليات إعداد وتتبع برامج التنمية الجهوية والتصاميم الجهوية لإعداد التراب.

وتطبيقا للفصل 142 من الدستور، تم التنصيص على إحداث صندوق التأهيل الاجتماعي الذي يهدف إلى سد العجز في مجالات التنمية البشرية والبنيات التحتية الأساسية والتجهيزات وإحداث صندوق التضامن بين الجهات الذي يهدف إلى ضمان التوزيع المتكافئ للموارد للتقليص من التفاوتات فيما بينها.

وتطبيقا لقواعد الحكامة المتعلقة بمبدأ التدبير الحر وبمراقبة تدبير الصناديق والبرامج وتقييم الأعمال وإجراءات المحاسبة المنصوص عليها في الفقرة الأخيرة من الفصل 146 من الدستور، تم التنصيص على مساءلة رؤساء المجالس من خلال اعتماد نظام للافتحاص والتدقيق، وشفافية مداولات المجلس، وتكريس المبادئ الدستورية المتعلقة بمنع تنازع المصالح، وعدم استغلال مواقع النفوذ وربط المسؤولية بالمحاسبة.

السيد الرئيس،

لقد اتخذت السلطات العمومية عددا من الإجراءات القانونية والمؤسسية من أجل الرقي بوضعية المرأة داخل المجتمع، من خلال إقرار مبادئ وآليات وهيئات، من شأنها تشجيع تكافؤ الفرص بين النساء والرجال، في ولوج الوظائف

وعلى تخصيص ثلث المقاعد على الأقل بمجالس الجهات للنساء. وطبقا لمقتضيات الفصل 146 من الدستور، نصت مشاريع القوانين التنظيمية الثلاث على كيفية التدبير الحر والديمقراطي للجهات والجماعات الترابية، وشروط تنفيذ رؤسائها لمداولات المجالس، والآليات الكفيلة بتيسير مساهمة المواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها، وعلى حقهم في تقديم عرائض لمطالبة المجالس بإدراج نقطة ضمن جدول الأعمال، وحددت كيفية وشروط ذلك. وطبقا للفصل 138 من الدستور أنيطت برؤساء مجالس الجهات والعمالات والأقاليم والجماعات مهام تنفيذ مداولات هذه المجالس ومقرراتها بما فيه الأمر بالصرف. وتطبيقا للفقرة الأولى من الفصل 140 من الدستور تم تحويل اختصاصات ذاتية ومشتركة ومنقولة من الدولة إلى الجماعات الترابية بناء على مبدأ التفريع، وتم التنصيص على ممارسة السلطة التنظيمية بموجب قرارات لرؤساء تلك الجماعات بعد مداولات المجلس طبقا لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل المذكور.

كما تعرضت مشاريع القوانين التنظيمية للنظام المالي للجماعات الترابية ولمصدر مواردها، وتم التنصيص على تمكين تلك الجماعات من موارد مهمة، إضافة إلى تحويل الموارد المطابقة عند نقل كل اختصاص من الدولة إليها طبقا للفصل 141 من الدستور، ونصت مشاريع هذه القوانين التنظيمية أيضا على توفر الجماعات الترابية على إدارة وأجهزة لتنفيذ المشاريع وآليات للتعاون والشراكة، وتمكينها من تأسيس مجموعات فيما بينها.

وفي مجال المراقبة الإدارية وتطبيقا للفقرة الثانية من الفصل 145 من الدستور التي حولت للولاة والعمال مهمة المراقبة على الجماعات الترابية، تم تفعيل هذا المقتضى بشكل يتناغم مع ضمان حرية تداول المجالس ومبدأ التدبير الحر، وذلك



تشتغل خارج المواعيد الانتخابية، وتهتم بالأساس بتقوية وتعزيز التمثيلية السياسية للمرأة وتيسير إدماجها في الحياة الانتخابية محليا ووطنيا.

وفي هذا الصدد تمت إعادة النظر في الإطار التنظيمي لصندوق دعم تمثيلية النساء الموجه لتقوية قدراتهن بمناسبة الانتخابات العامة، الذي أحدث سنة 2009 من أجل تطوير آليات عمل اللجنة المكلفة بتفعيل الصندوق المذكور، ومراجعة قواعد تدبير عمله بشكل فعال وناجع، وقد نص الإطار التنظيمي الجديد على وضع آليات تمكن من ضمان تحديد النخب المشاركة في اللجنة المكلفة بتفعيل الصندوق المذكور، وإقرار التدابير لتقريب الصندوق من الفئة الاجتماعية المستهدفة، وفتح إمكانية تنظيم البرامج والأنشطة المعتمدة من طرف الأحزاب السياسية والمجتمع المدني على الصعيد المحلي، إضافة إلى الصعيدين الجهوي والوطني المعمول بهما سابقا. وضمانا لوصول المرأة إلى المؤسسات التمثيلية بشكل طبيعي والمشاركة في الأجهزة التقريرية للمجالس المنتخبة، فإن دور الأحزاب السياسية يظل أساسيا في اعتماد مقاربة تسمح بولوج المرأة لهذه المؤسسات، وذلك بتخصيص مقاعد متقدمة لها في لوائح الترشيح، أو لما لا اعتماد مبدأ التناوب بين الجنسين، على بركة الله.

وفي الأخير فإن الحكومة تظل منفتحة على الآراء والاقتراحات الوجيهة الرامية إلى تشجيع أكثر على ضمان حضور وازن للعنصر النسوي بالمؤسسات المنتخبة جهويا وإقليميا ومحليا.

السيد الرئيس،

كما لا يخفى، فقد أكد جلاله الملك حفظه الله على إشراف رئيس الحكومة على الانتخابات، وللإعداد المادي للاستحقاقات المقبلة تم اتخاذ التدابير الآتية:

الانتخابية، وذلك في إطار السعي نحو تحقيق مبدأ المناصفة التي نص عليها الدستور، ومن بين تلك الإجراءات ما يلي: هاذ الشيء كله داخل في الاستعداد للانتخابات:

- نص القانون التنظيمي المتعلق بمجلس المستشارين على اعتماد مبدأ التداول بين الجنسين بالنسبة للوائح الترشيح المقدمة في نطاق الهيئات الناحية الممثلة في المجلس المذكور؛

- تبنى القانون التنظيمي المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية أحكام تدعم التمثيلية النسوية في مجالس الجهات، بالتنصيص على إحداث دائرة انتخابية خاصة بالنساء على صعيد كل عمالة أو إقليم، يُخصص لها عدد من المقاعد لا يقل عن ثلث المقاعد الواجب انتخابها، برسم العمالة أو الإقليم في مجلس الجهة، بالإضافة للائحة الأخرى تتكون حرة؛

- تم الاحتفاظ فيما يتعلق بمجالس الجماعات بنظام الدوائر الانتخابية الإضافية المحدثة سنة 2009 والمخصصة للنساء على صعيد الجماعات، وبمناسبة وضع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية تم اتخاذ تدابير تشريعية لضمان حضور المرأة في هياكل المجالس الجهات ومجالس العمالات والأقاليم من خلال تحديد مناصب المسؤولية داخلها فضلا عن إحداث لجان خاصة على مستوى تلك المجالس تعنى بتعزيز مقاربة النوع؛

- كما تم التنصيص في مشاريع هذه القوانين التنظيمية على ضرورة تضمين برامج التنمية تشخيصا لحاجيات وإمكانيات الجماعات الترابية، وتحديد الأولويات وتقييما للموارد والنفقات التقديرية، وفق برجة على ثلاث سنوات مع الأخذ بعين الاعتبار لمقاربة النوع، والواقع أن كسب رهان تحقيق مشاركة وازنة للمرأة في مسلسل اتخاذ القرار وتسيير الشأن العام على مختلف المستويات، يرتكز على إقرار بنيات وآليات دائمة



- ومواكبة لعملية المراجعة الاستثنائية، عملت السلطات العمومية على تنظيم حملة تواصلية واسعة شملت تنظيم وصلات تحسيسية وتوجيه نداءات في الموضوع، على مستوى الإذاعة والتلفزيون العموميين، والإذاعات الخاصة والصحافة المكتوبة والصحافة الإلكترونية.

وبخصوص الحصيلة النهائية لعملية التسجيل حالياً، فقد تم إلى غاية يوم السبت 31 يناير 2015 تقديم ما مجموعه 800 ألف طلب، منها 218 ألف طلب قدمت عبر الموقع الإلكتروني، وبالموازاة مع ذلك وعملاً بالتوجيهات السامية لجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، خلال انعقد المجلس الوزاري يوم 14 أكتوبر 2014 التي أعطى فيها جلالاته بصفته الضامن للخيار الديمقراطي الوطني تعليماته لوزير الداخلية والعدل والحريات للسهر على سلامة العمليات الانتخابية، والتصدي لكل الممارسات التي قد تسيء لها: تم تفعيل اللجنة المركزية لتتبع الانتخابات برئاسة الوزيرين المذكورين، كما تم على الصعيد الترابي ولنفس الغاية تفعيل اللجان الجهوية والإقليمية التي تضم السادة الولاة والعمال والوكلاء العاميين ووكلاء الملك، وتمثل المهمة الأساسية للجنة المركزية واللجان الإقليمية في السهر على اتخاذ التدابير العملية الكفيلة بصيانة واحترام نزاهة الانتخابات وشفافيتها، انطلاقاً من إعداد الهيئة الناخبة إلى غاية الإعلان عن النتائج، وذلك في احترام تام للقوانين والأنظمة الجاري بها العمل دون الإخلال بالاختصاصات والصلاحيات التي يسندها القانون للأجهزة التشريعية والإدارية والقضائية في هذا الباب.

السيد الرئيس،

في الختام أجدد التأكيد على أن الحكومة في تديرها للمسلسل الانتخابي ستكون حريصة على التزام الحياد في كل مرحلته، غايتها في ذلك تحقيق شروط المنافسة الحرة دون تمييز بين المترشحين أو الأحزاب، وكذا التأسيس لممارسة ديمقراطية

- إجراء عملية المراجعة الاستثنائية للوائح الانتخابية العامة وفقاً للقانون المنظم لها، والذي ساهمت الهيئات السياسية في إثرائه وتجويده، سواء خلال المشاورات أو على مستوى البرلمان، بعدد من التدابير الهامة منها على الخصوص: رفع الآجال المفتوح من 30 إلى 60 يوم، وتقوية الضمانات المحيطة باللوائح الانتخابية، وتبسيط مسطرة التسجيل، واعتماد الأنترنت لأول مرة لتمكين المغاربة سواء داخل الوطن أو خارجه من تقديم طلبات تسجيلهم، وكذا الاطلاع على البيانات الخاصة بهم من خلال مختلف مراحل المراجعة الاستثنائية؛

- كما تم العمل على تمكين الهيئات السياسية بالمشاركة في ضبط مضمون اللوائح الانتخابية الحالية بإتاحة الفرصة لها من أجل الإسهام في تحفيز المواطنين على التسجيل، والإدلاء بملاحظاتها حول التسجيلات التي تعتبرها غير قانونية؛

- وعلى مستوى التنفيذ، تم اتخاذ التدابير التنظيمية والتقنية اللازمة لضمان سير عملية المراجعة الاستثنائية في أحسن الظروف، بما في ذلك تشكيل اللجان الإدارية واللجان الإدارية المساعدة في الجماعات، والمقاطعات 1503 جماعة و41 مقاطعة، وتعيين القضاة المدعويين لرئاسة تلك اللجان والبالغ عددهم 937 قاضياً، واختيار الأطر المكلفة بكتابة اللجان المذكورة، كما تم فتح 4012 مكتبا للتسجيل على الصعيد الوطني، منها 1334 مكتبا متنقلاً لتقريب عملية التسجيل من سكان الوسط القروي، واتخاذ الترتيبات اللازمة لضمان فتح المكاتب المذكورة خلال كافة أيام الأسبوع وتنظيم مداومة بها خارج ساعات العمل الإدارية، مع إسناد الإشراف على هذه المكاتب لأطر مؤهلة، وهذا جهد السعي حصاد عليكم؛



المستوى الاجتماعي، واليوم مطروح ورش آخر اللي هو استكمال المؤسسات الدستورية واستكمال المؤسسات الانتخابية على المستويات الجهوية والمحلية، وهذا رهان كبير، اليوم حين نتكلم على الإشراف السياسي على هاته الانتخابات، هناك من يتكلم عن هيئة مستقلة مزيان، وعلاش هاذ الهيئة المستقلة ما كانتش في 97؟ ما كانتش في 2002؟ ما كانتش في 2007؟ ما كانتش في 2011؟ لم تكن في كل الوثائق المقدمة إلى الهيئة الاستشارية حول مراجعة الدستور، علاش اليوم عاد كاينة هيئة مستقلة؟ اليوم حق لنا أن نفتخر بأن هاته الحكومة فتحت مشاورات وأشركت الأحزاب وحوار مسؤول لأول مرة وأنا شهدت على الأقل ثلاث انتخابات إن لم أقل ستة إذا جمعنا البرلمانية وكذلك الجهوية، دائما كانت المشاورات تتم في ثلاث الأشهر الأخيرة، وحتى القوانين تأتي على أقصى تقدير في ثلاث أشهر إن لم نقل شهرين، إن لم نقل 22 يوم كما وقع في انتخابات د 25 نونبر 22 يوم دوزنا فيها 6 ديال القوانين تنظيمية، اليوم من يتكلم على أن هناك بطاء؟ بطاء فإياش؟ إذا افتحنا الحوار والتشاور وخذا وقت تنقولوا بطاء، وإذا لم يفتح الحوار المسؤول كقولوا خاصنا نمشيو نديروا بعض الأساليب، إما تبتزوا وإما نرجى، وهاذ العملية يجب أن توقف نهائيا. اليوم الدستور أعطاكم صلاحيات السيد الرئيس، هذه الصلاحيات يجب أن تمارسوها أمامكم تحديات الآتية:

أولا النزاهة، هاذ الانتخابات القادمة كيخصها تكون نزيهة وشفافة وذات مصداقية، والنزاهة مسؤولية الجميع، مسؤوليتكم صحيح كرئيس الحكومة، وبمعيتمكم وزير العدل ووزير الداخلية، ومعكم كذلك جميع الأعضاء ديال الحكومة، ولكن هي مسؤولية الأحزاب السياسية كذلك، ما يمكنناش نتكلموا اليوم على النزاهة، وحنا في اختيارنا للمرشحين وفي التزكيات ديانا، وفي اختيار النخب المحلية، ما زلنا كنعملوا بوسائل اللي

تليق بما حققته بلادنا على مختلف الأصعدة وطنيا ودوليا بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله.

إن مسؤولية إنجاز هذا الموعد الهام لمستقبل المغرب والمغاربة رهين أيضا وبالخصوص بتجدد المواطنين للتسجيل في اللوائح الانتخابية، والتصويت في الانتخابات، واضطلاع الأحزاب السياسية بدورها الدستوري، لذلك فإني أهيب بالمواطنين بهذه المناسبة المبادرة إلى التسجيل في اللوائح الانتخابية، حتى يكونوا فاعلين حقيقيين في رسم مستقبلهم ومستقبل وطنهم، وبالله التوفيق، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة المحترم، الكلمة لفريق العدالة والتنمية في حدود 6 دقائق و45 ثانية.

النائب السيد عبد الله بووانو رئيس فريق العدالة والتنمية:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

بداية السيد رئيس الحكومة، لابد أن نؤكد بأن دستورنا ديال 2011 جاء بثابت رابع وأساسي وهو الاختيار الديمقراطي، هذا الاختيار الديمقراطي طبعا تجسد مع انتخابات 25 نونبر، 25 نونبر تمثلت في تجسيد هذا الاختيار الديمقراطي من حيث مستوى النزاهة اللي وصلت له، ومن حيث اختيار ديال رئيس الحكومة من الحزب الأول، اليوم حنا أمام ورش مهم جدا، كان من الممكن يكون في 2012 أو 2013، لكن غيكون في الموعد ديالو اللي هو 2015. هاته الحكومة قامت بإصلاحات كبيرة ومهمة على المستوى الاقتصادي وعلى



المهمة، المطروح علينا هاذ الهيئات اللي غادي تختار النخب
تخصصها تحمل مسؤوليتها في الناس اللي غيتحملوا المسؤولية
لكي يقدموا خدمات القرب في المستوى المطلوب، اليوم
المطلوب منكم السيد رئيس الحكومة التعجيل بتنزيل ميثاق
اللاتمركز، ما يمكنش اليوم نمشيوا باللامركزية فواحد المستوى
واللاتمركز باقي في مستوى آخر، هذا الميثاق جاء في برنامجكم
الانتخابي بغيناه أن يصل في أقرب الآجال.

اليوم في اللوائح الانتخابية، التسجيل في اللوائح
الانتخابية السيد رئيس الحكومة، وأنتم تكلمتم عن ذلك إلى
حدود الساعة تقريبا شهر وعشرة أيام و40 يوم ياالله سجلنا
800 ألف والدور ديال الأحزاب السياسية في التسجيل ماشي
فقط بالإشهارات لا، اليوم كيخص الأحزاب السياسية تفتحوا
لها الإعلام العمومي لكي تقوم بحملات، لكي تحمل المسؤولية
للمواطنين، ولكي تشمر عن ساعدها وتنزل للميدان لكي تدعو
المواطن للتسجيل في اللوائح الانتخابية.

الإدارة المحلية، السيد الرئيس اليوم الإدارة تحتاج إلى
مستوى من التكوين والتأطير والمواكبة، وهذا هما الأوراش
الحقيقية اللي كنتمنناوا أن هاته الحكومة تشتغل عليها فيما تبقى
من زمنها، شكرا لكم والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار.

النائب السيد حسن الفيلاي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

كيعرفها الجميع اللي بالمقابل وبشراء الذمم، وبالأموال،
وبالابتزاز، هاته المسؤولية مسؤوليتنا جميعا، ولذلك يجب أن أولا
هذه الأولى، وكذلك المواطن مسؤول على هاته النزاهة، منين
يتقدموا للأموال، أنا ما غنقولوش شدها وصوت على من
ما بغيتي، كنعقول له رفضها، وهذه هي المسؤولية.

كذلك اليوم التحدي الثاني هو التحكم اليوم مطروح
عليكم السيد رئيس الحكومة، السادة أعضاء الحكومة، مطروح
عليكم القطع النهائي مع بقايا التحكم، واللي عشناه في
2009 واللي اليوم الشاهدة عليها الجماعات التي تسير بالعنف
الذي كان في 2009 وبالتحكم اللي كان في 2009، اليوم
انتهى عهد الابتزاز بالمواقف السياسية أو بالكوتا اللي كانت
كتدار، أو بغيرها من الوسائل، اليوم خاصكم تقطعوا السيد
رئيس الحكومة مع كل هاته الوسائل، واليوم ماشي الواحد
كيتاخذ موقف سياسي لكي يبتز الحكومة، اليوم ما خاصش
رئيس الحكومة يخضع لهذا الابتزاز، سواء كان بمواقف سياسية،
أو بالدعوة إلى المقاطعة، أو بالدعوة للتأجيل، أو بالدعوة لهيئة
مستقلة إلى غير ذلك، اليوم السيد رئيس الحكومة أمامكم
كذلك التحدي ديال القطع مع المال، مع إفساد العملية
الانتخابية بالأموال، واللي بعضه كنتساءلوا على المصادر دياها،
وهي مشبوهة، اليوم شنو غدير الحكومة للقطع مع هذا المال؟
حنا كنعقولوا الحرام صحيح، ولكن يقدر يكون المصدر ديالو
ماشى حرام، ولكن يوزع ليكون حراما، اليوم مطروح عليكم هاذ
العملية وهي مطروحة على المواطن كذلك.

اختيار النخب، التحدي الآخر هو اختيار النخب
المحلية، صحيح اليوم ملّي كنعشوفوا القوانين ما بين غشت والآن
تقدم كبير على مستوى الاختصاصات وعلى مستوى المراقبة
وعلى مستوى الموارد كاين تقدم كبير، اليوم مطروح علينا جميعا
اختيار النخب المحلية أمام هذه الاختصاصات، وهاته الموارد



بالشرعية الديمقراطية والالتزام بالخيار الديمقراطي وبالديمقراطية التشاركية.

السيد الرئيس،

من المنتظر أن تكرر الاستحقاقات القادمة الثقة الأفقية بين المواطن والمؤسسات من جهة، وكذلك بين المؤسسات فيما بينها من جهة أخرى، بالنظر لمشروع الجهوية المتقدمة والرهانات المطروحة على النخب المحلية والجهوية في ترجمة السياسات العمومية وإبعادات التنمية، هناك السيد رئيس الحكومة، ثلاث إشكاليات وتحديات استراتيجية للاستحقاقات المقبلة:

الأولى: تتجلى في تطلعات المواطنين لنخبة سياسية قادرة على تسيير الشأن المحلي وذلك بإشراك شباب ونساء في إطار تسيير الشأن المحلي؛

المستوى الثاني السيد رئيس الحكومة: هو الأدوار الدستورية للمجتمع المدني من خلال ملتزمات التشريع والعرائض التي ستؤطرها القوانين التنظيمية القادمة، والتي يجب السيد رئيس الحكومة، الإسراع بإخراجها في أقرب الأوقات؛

المستوى الثالث: وهو التكريس الدستوري لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وهو مبدأ بدأ يتبلور في الآليات المؤسساتية التي بدأت بتفعيل هذا المبدأ، وهذا التوجه إن دل على شيء فإنما يدل على الإرادة الحكومية الراسخة في بناء الطرح المؤسساتي الديمقراطي المتسم بالشفافية والنزاهة وضمن تكافؤ الفرص.

السيد رئيس الحكومة،

نلتمس في الفريق وحدة الرؤى في العمل الحكومي، والنتائج عن الانسجام داخل البيت الحكومي وفق أولويات ميثاق الأغلبية الذي شكل خارطة الطريق للإصلاحات، الشيء

السيد رئيس الحكومة، خلال الجواب ديا لكم هناك إرادة سياسية واضحة، المسؤولية مشتركة للجميع وذلك لإنجاح استكمال البناء المؤسساتي والتنزيل السليم لدستور 2011.

السيد رئيس الحكومة،

من خلال الحرص الأكيد والواضح على إجراء انتخابات في أجواء شفافة، الثقة والمسؤولية وتعكس توجه استراتيجي نحو المصالحة بين المواطنين والشأن السياسي العام والمحلي، نحن في هذه الاستحقاقات المقبلة تأتي في سياق تطبعه متغيرات إقليمية ودولية في مرحلة مؤسسة لدينامية جديدة، بشكل يشكل فيها المواطن المغربي الحلقة الأساسية من خلال إشراكه ومشاركته في العملية السياسية والانتخابية.

وفي هذا الإطار نستحضر السيد رئيس الحكومة، الخطاب الملكي، بمناسبة افتتاح السنة التشريعية والذي نص على رفع مستوى الخطاب السياسي وعلى ضرورة تجديد النخب المسيرة للشأن العام والجهوي والمحلي، تعمل على برمجة ومخططات معقولة. ولذلك نتساءل السيد رئيس الحكومة، والأحزاب السياسية من هذا المنطلق، ماذا أعددتنا من برامج ومن نخب لهذه الاستحقاقات؟

السيد رئيس الحكومة،

نحن في فريق التجمع الوطني للأحرار، نؤكد الاستعدادات والتدابير المتعلقة بالاستحقاقات مرحلة تعبوية يتجند فيها الجميع لتوفير الشروط الذاتية والموضوعية للقطع مع الممارسات السابقة، والعمل على ضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، ويتجلى تأكيدنا على الحرص بأن يكون هاجس الجميع هو محاربة الفساد الانتخابي، وكل المحاولات الهادفة إلى إفساد العملية الانتخابية، إرادة قوية عند الحكومة وكذلك عند الأحزاب السياسية إجراء انتخابات تعكس تمثيلية شعبية حقيقية، تقرر مؤسسات تستطيع اتخاذ قرارات فعلية محصنة



النص لإخراجه إلى حيز الوجود حتى يتمكن مجلس المستشارين في الانتخابات المقبلة بترسانة قانونية.

إن المسؤولية السيد الرئيس، تقتضي اليوم التعبئة الشاملة من أجل إنجاز محطة الاستحقاقات المقبلة لتكريس الديمقراطية الداخلية للمؤسسات، وكذلك إفراز نخب محلية وجهوية منبثقة عن تمثيلية حقيقية مبنية على شرعية ديمقراطية، كما أن هذه الاستحقاقات المقبلة ستشكل تكريس للمكتسبات ما بعض دستور 11. ولا ننسى في هذا السياق وفي الأخير السيد رئيس الحكومة، الدور المحوري والاستراتيجي للإعلام العمومي والخاص في مواكبة الانتخابات في اتجاه الرفع من نسب المشاركة في العملية الانتخابية من طرف المواطنين والمواطنات.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب المحترم، انتهى الكلام. الكلمة لأحد السيدات أو السادة النواب أعضاء الفريق الحركي، تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد محمد الأعرج رئيس الفريق الحركي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

إن الاستحقاقات الانتخابية المتعلقة بالجماعات الترابية، موضوع ليس موضوع يهم فقط بالفاعل السياسي بل موضوع يشغل بال الرأي العام الوطني، إننا في مرحلة تنزيل مقتضيات دستور 2011 الذي بمقتضاه أصبحت الجماعات الترابية من الخيارات الإستراتيجية للمملكة، إذ يتعين مراعاة هذه الجماعات الترابية أثناء تنزيل مختلف التوجهات المتعلقة

الذي يجعلنا نؤكد على المسار الإصلاحية طبقا للمنهجية التشاركية مع جميع الأطياف والمكونات السياسية والنقابية والمجتمع المدني، وذلك من أجل إضفاء المصداقية على العمل السياسي والمؤسسي، خصوصا وأن بلادنا تعيش الاستقرار في ظل محيط إقليمي متسم بالاستقرار.

السيد رئيس الحكومة،

مما لا شك فيه فإن الترسنة القانونية تشكل أرضية لتثبيت الإطار العام للمنظومة الانتخابية، ونخص بالذكر القوانين التنظيمية لكل من الجهات والجماعات الترابية والعمالات والأقاليم، إن هذه المشاريع القوانين التنظيمية تشكل بعدا عمليا لتكريس المنظومة المؤسساتية المرتبطة بها، لذلك نتطلع إلى توسيع النقاش والانفتاح أكثر على كل الاقتراحات والمبادرات والأفكار في إطار المسطرة التشريعية التي من شأنها تلقيح وتجويد هذه المشاريع المكتملة للدستور، والتي لا طالما كانت مطلب لجميع القوى السياسية بسرعة إخراجها وإغنائها حتى تستجيب للتحويلات التي تعرفها بنيات الدولة.

السيد رئيس الحكومة،

هناك إشكالية واضحة وهي إخراج وإعادة الثقة في العمل السياسي والانتخابي بالنسبة للمواطنين، هذه نقطة أساسية يجب أن يلعبها دور الأحزاب السياسية وكذلك الحكومة من أجل إعادة الثقة في المواطن المغربي في الانتخابات، وفي تسيير الشأن المحلي.

السيد الرئيس الحكومة،

هناك نقطة أساسية فيما يتعلق بمجلس المستشارين، السيد رئيس الحكومة هناك فئة جديدة وهي التمثيلية ديال أرباب المقاولات والشركات داخل مجلس المستشارين، النص القانوني السيد الرئيس خاصو يتسرع به لأن لا فيما يتعلق بالهيئة الناحية وبطريقة التمثيلية هناك الإشكالية يجب التسريع بهذا



إن ورش الاستحقاقات الانتخابية يجب أن يبقى ورشا مفتوحا على مستوى الترسانة القانونية، وكذا على مستوى الإجراءات المواكبة والمصاحبة، ونعني بذلك أساسا فتح مجال واسع للتحسيس على المستوى الزمني، إذ لا يكفي والحالة هذه الاقتصار على الحملات الانتخابية التي تتم في وقت وجيز قبيل الانتخابات، بل يتعين أن تكون المدة الزمنية التي تسبق هاته الاستحقاقات فرصة لفتح نقاشات عمومية على المستوى الإعلامي لتنوير الرأي العام وتقريب الممارسة السياسية من المواطنين والمواطنات، وإعدادهم للمشاركة والمساهمة حتى تكون الاستحقاقات في مستوى انتظارات الجميع.

السيد الرئيس،

لقد عبرنا على المستوى الحزبي، انطلاقا من قناعاتنا في تكريس التعددية السياسية ونزاهة الممارسة السياسية، بالإسهام بوجهات نظرنا وتصوراتنا واقتراحاتنا إبان المشاورات حول مسودة مشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات الترابية، مساهمة منا في جعل الجماعات الترابية من الخيارات الاستراتيجية للمملكة وتأسيس رؤية جديدة لتدبير الشأن العام المحلي.

إننا لنقول إن الاستحقاقات الانتخابية المقبلة ستكون مفصلية في التاريخ السياسي المغربي ما بعد دستور 2011، فهي ليست كسابقتها التي كانت المنافسة فيها مبنية على تنافسية الحصول على أكبر عدد من المقاعد، وإنما هي أكبر بكثير فهي استحقاقات يتطلع إليها الجميع، المواطنين والمواطنات لتحسين ظروف المعيشة، وتفعيل الحكامة الترابية، وربط المسؤولية بالمحاسبة، وتقوية إدارة القرب، وتخليق الحياة العامة، لذا نقترح ما يلي:

لابد من أن يكون هناك تعميق النقاش الهادف والمسؤول لمشاريع القوانين التنظيمية المتعلقة بالجماعات، استثمار هذه المناسبة لإعادة النظر في العديد من القوانين التنظيمية،

بالسياسات العمومية، كذلك لابد من التأسيس لرؤية استراتيجية متعلقة بتدبير الشأن العام الجماعي، لابد من التأسيس للفعالية في مزاولة المهام الانتدابية والتدبيرية للجماعات المحلية.

إن مطلب اللامركزية الترابية يقوم على أسس رئيسين: أولا مجال المشروعية الديمقراطية؛ والثاني يهتم المجال المتعلق بالفعالية المؤسسية والتدبيرية، كذلك من الأهداف الرئيسية لإرساء الجماعات الترابية ديمقراطية القرار المحلي، ربط الديمقراطية التمثيلية بالديمقراطية التشاركية.

إن الاستحقاقات الانتخابية السيد رئيس الحكومة المقبلة تشكل رهانا حقيقيا، ومن خلالها نتطلع جميعا إلى ربط هذه الاستحقاقات بالبعد الديمقراطي وبالبعد المتعلق بالتنمية المحلية، التي تعتبر الجماعات الترابية أحد أهم توجهاته وتجلياته، ولاشك أن هناك مجموعة من التراكمات التي تم تسجيلها على مستوى القوانين المتعلقة بالجماعات الترابية، واستجابات قدر الإمكان للرغبة التي يتقاسمها الجميع بشأن الوصول إلى تقريب الآراء حول مختلف القضايا المطروحة وتقديم نصوص كفيلة بتحقيق ما يتطلع إليه الجميع، في جعل النظام الانتخابي عنصر استقرار في جعل النظام الانتخابي عنصر استقرار يساعد إلى جانب الآليات الأخرى المقررة في الترسانة التشريعية المنظمة للشأن المحلي والجهوي والوطني، على تحسين وترشيد وحكامة ترابية مبنية أساسا فيما يتعلق بالجماعات الترابية على سياسة القرب.

السيد رئيس الحكومة المحترم،

إن انخراطنا في هذا التوجه لا يلغي رغبتنا إلى شمول هذه القوانين بالمزيد من الإصلاحات، حتى تكون الاستحقاقات الانتخابية محصنة ضد كل الأساليب التي تنطوي على إفسادها، ولتكون كذلك محطة وطنية تحظى بالمساهمة والمشاركة المكثفة من قبل المواطنين.



والأقاليم التي تمت المصادقة عليها في المجلس الحكومي المنعقد بتاريخ 22 يناير 2015، وفي المجلس الوزاري الأخير المنعقد بتاريخ 29 يناير 2015.

السيد الرئيس،

لقد أجمعت كل القوى السياسية والنقابية والجمعوية والإعلامية على أن سلامة اللوائح الانتخابية تعد مفتاح إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، ونحن في فريق التقدم الديمقراطي كأحد مكونات الأغلبية، نستغل هذه المناسبة لنحیی الحكومة على جهودها في هذا الورش الهام، وهو الورش الذي يتطلب تكثيف الجهود لتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة في مرحلة القيد ونقل القيد في اللوائح الانتخابية التي لاتزال مستمرة، باعتبارها محطة تمهيدية أساسية تمثل المدخل الأساسي لتنظيم الاستحقاقات المقبلة، ومسؤوليتنا هي جماعية ومشاركة في إطار استكمال البناء الدستوري والمؤسسي.

كما أشرت إلى ذلك، ذلكم أن المؤسسات الدستورية المعنية تعتبر الصيغة المثالية للممارسة الديمقراطية لأنها تمثل الإرادة الشعبية التي هي محور بناء الدولة الديمقراطية الحديثة التي تنعم بالاستقرار وتفعيل التنمية الاقتصادية، والمشاركة السياسية في صنع القرار، كما أن المؤسسات الدستورية كالسلطة التشريعية الممثلة بمجلس النواب الذي انتخب أعضاؤه عبر انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، لم تطعن سياسا في شرعيتها أية جهة، والسلطة التنفيذية هي تمثلها الحكومة التي حظيت بثقة الملك، وبثقة مجلس النواب، وكذلك السلطة القضائية كسلطة مستقلة، فإنها تعتبر واجهات مؤسساتية، تعتبر أن سلامة المنهاج المغربي مما يمنح ويعزز الثقة بالحاضر والمستقبل، والسير قدما في عملية الإصلاح الشامل، التي توسعت لتشمل كافة المجالات.

السيد الرئيس، المغرب بلد المؤسسات ودولة المؤسسات، تعني أن رئيس الحكومة كمؤسسة دستورية يشرف

خصوصا القانون المتعلق بالقانون التنظيمي بمجلس المستشارين، في ظل المشروع المتعلق بالتقطيع الجهوي الجديد، والمستجدات المتعلقة بما ورد في دستور 2011، وضع كذلك أسس للتنظيم المحكم للاستحقاقات الانتخابية، كذلك الإسراع في إخراج القوانين أو الترسنة القانونية المتعلقة باللاتركيز الإداري.

إن توفر دستور ديمقراطي بحجم دستور 2011 شرط أساسي لتحقيق انتخابات ديمقراطية، لكنه ليس شرطا وحيدا، إذ لا بد أن تنضاف إليه شروط أخرى من أهمها: التنافسية البناءة للفاعلين السياسيين، والديمقراطية السياسية الخلاقة. وفي هذا الإطار كذلك السيد رئيس الحكومة، يتساءل العديد حول هل هناك جدولة جديدة متعلقة باستحقاقات الجماعات الترابية وكذلك المتعلقة بمجلس المستشارين، وشكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، الكلمة لفريق التقدم الديمقراطي.

النائب السيد الغازي أخطيو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

باسم فريق التقدم الديمقراطي، يشرفني أن أتناول الكلمة في موضوع الاستعدادات الجارية لتنظيم الانتخابات المحلية والجهوية وتلك المتعلقة بمجلس المستشارين، والمزمع تنظيمها خلال السنة الجارية وذلك من أجل استكمال البناء الدستوري والمؤسسي من خلال تشكيل المجالس المحلية والمجالس الجهوية وانتخاب مجلس المستشارين، وفق المقتضيات الواردة في دستور 2011، وكذا من منطلق المقتضيات الواردة في مشاريع القوانين التنظيمية لكل من الجهة والجماعات المحلية ومجالس العمالات



القانونية استندت على مقارنة تشاركية منفتحة، وهي مقارنة نسجلها بإيجابية وارتياح لصالح الحكومة، والتي انطلقت في يونيو 2014 واستمرت إلى غاية شهر يناير 2015، ومن خلال إحالة المسودات الأولى على الأحزاب السياسية، وعقد لقاءات تشاورية، واستقبال ملاحظات ومذكرات الأحزاب السياسية، تم تحصيل صيغ منفتحة على ضوء ذلك لتأتي مرحلة الدخول في نقاش جديد مع الأحزاب السياسية في شهر نونبر ودجنبر الماضيين، ليتم تنويع ذلك بإعداد الصيغ النهائية لهذه المشاريع وعرضها على المجلس الحكومي ثم المجلس الوزاري كما أشرت لذلك، في انتظار إحالتها على البرلمان قصد سلوكها المسطرة التشريعية في أفق التصديق عليها، وإحالتها على المحكمة الدستورية على اعتبار أن هذه الإحالة هي وجوبية بالنسبة للقوانين التنظيمية وفق أحكام الدستور. وندعو الجميع بالمناسبة إلى استغلال الفرصة...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، انتهى الوقت السيد النائب. الكلمة لمجموعة تحالف الوسط في حدود ثلاث دقائق.

النائب السيد محمد عبد العالي الهاللي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لاشك أن الحكومة بصدد التحضير لموعد هام، يتمثل في استكمال بناء المؤسسات المنتخبة المنبثقة عن دستور 2011، من خلال إعداد القوانين التنظيمية والقوانين العادية ذات الصلة بالموضوع، والإعداد التنظيمي واللوجستيكي الأمثل لإجراء هذه الانتخابات، باعتبارها أهم إحدى أهم المحطات في

سياسيا على الانتخابات، وهو ما ناضلت من أجله القوى الديمقراطية لسنوات طوال، وبضرورة احترام نزاهة الانتخابات من خلال إشراف وزارة الداخلية ووزارة العدل والحريات للسهر على العمليات الانتخابية، والتصدي لكل الممارسات التي قد تسيء إلى نتائجها، وفي ذلك إشارة سياسية ودستورية قوية كون المغرب ينعم بالاستقرار والاستمرار وضرورة تفعيل المبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وبالتالي فلا مجال للمبادرات التي قد تسيء إلى ديمقراطيتنا الفتية، وتصور بلدنا وكأنه يعيش حالة الاستثناء والاستقرار. وفي الوقت الذي تدل كل المؤشرات على أن المغرب حسم في الخيار الديمقراطي، وأشار بقوة وبدقة وثبات على استدامة الاستقرار، بعد نجاح بلادنا في ربح رهان الحراك الاجتماعي الإقليمي إيجابيا، وتقديم المغرب لنموذج سياسي متميز، تلعب فيه المؤسسة الملكية دورا أساسيا باعتبار الملك هو الممثل الأسمى للدولة ورمز وحدة الأمة وضمان دوام الدولة واستمرارها، والحكم الأسمى بين مؤسساتنا، يسهر على احترام الدستور، وحسن سير المؤسسات الدستورية، وعلى صيانة الاختيار الديمقراطي، وحقوق وحرريات المواطنين والمواطنات، والجماعات، وعلى احترام التعهدات الدولية للمملكة.

وفي هذا السياق فإن الانتخابات المقبلة المرتبطة خلال السنة الجارية ستمثل محطة بالغة الأهمية في مسلسل الإصلاحات الديمقراطية وتحقيق طموحات الشعب المغربي وتعزيز مسلسل البناء الديمقراطي والمؤسسي من خلال تنزيل المقتضيات الدستورية ذات الصلة.

قناعتنا السيد الرئيس، في فريق التقدم الديمقراطي هي أن الديمقراطية ليست مجرد حكم للأغلبية العددية، وإنما هي القبول بوجود الرأي الآخر، والنهج التشاركي والاحترام المتبادل، والعمل على نزاهة الانتخابات والقبول بنتائجها، وتكريس الحقوق والحريات، وفي هذا السياق فإن الإعداد للترسانة



بلادنا، إن من بين وظائف الانتخابات إعطاء الحق للمغاربة أن يكونوا على اختلاف...

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، الكلمة للسيد رئيس الحكومة للحجوب على التعقيبات.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

إخواني أخواني النواب المحترمين النائبات المحترمات، ومن خلالكم عموم المواطنين. كانت في تدخلات الإخوة من فرق الأغلبية إشكاليات كثيرة، ولكن البعض منها كان أساسيا، اسمحوا لي أن أرجع إلى بعض هذه الأمور، لقد تحدث الأخ الذي تحدث نيابة عن فريق التجمع الوطني للأحرار عن التصالح بين المواطنين والسياسة، وأنا أريد أن أقول من هاذ المنبر أن هذا التصالح معلق به مصير الوطن، ليست القضية قضية يعني حزب انتصر على حزب أو لم ينتصر، أو حزب نال المرتبات الأولى في الانتخابات المقبلة أو الجماعات الرئيسية، أو الجهات الرئيسية لا، هاذ القضية هاذي هي واحد القضية أساسية بمعنى أن المواطن يجد نفسه في التنافس الانتخابي الديمقراطي الذي من خلاله يصرف الشأن العام على المستوى المحلي، وأنه لا يحتاج إلى طرق أخرى لكي يعبر عن نفسه، أو لكي يصل إلى ما يحتاج إليه من منافع ومصالح مرتبطة بالمنطقة التي يسكن فيها، أو الجهة أو إلى آخره...

لهذا فهذا فعلا تحدي حقيقي لنا جميعا، وكل ما قيل هو في محله، من مسؤولية الأحزاب أولا، ثم مسؤولية الإدارة ثانيا، ومسؤولية الحكومة نهاية في إحداث هذا التصالح، حتى نتجاوز المرحلة الماضية كما لا يخفى، وهذا منطقه هو رجوع الثقة بين المواطنين وبين الدولة، وخصوصا بين المواطنين وبين

مسار بناء الدولة الديمقراطية الحديثة، ووضع قواعد صلبة لمؤسسات تمثيلية في مستوى تطلعات الجميع.

وفي هذا الإطار، لا يمكننا إلا أن نؤكد أن مسؤولية تحضير وإنجاح المسلسل الانتخابي لا تنحصر في عمل الحكومة لوحدها رغم أهميته، وإنما المسؤولية يتقاسمها الجميع من أحزاب ومجتمع مدني، وعلى جميع الأحزاب أن ترحح المصلحة العامة على المصلحة الخاصة، باختيار الكفاءات من بين أو خارج المتمين إليها، بدل الانقلاب على الحسابات الضيقة التي تتعلق بأرقام المقاعد التي حصلت عليها وعلى المجتمع المدني أن يتحلى باليقظة الواجبة للتصدي لجميع أنواع الانحرافات وإرهاصات الفساد. إذا كان الفرق شاسع بين ما يجب أن يكون وما هو واقع ورغم أن المتمنيات لا تتلاقى في الكثير من الأحيان مع منطق التاريخ، فإن على الجميع كل من موقعه أن يتحمل مسؤولية إنجاز العملية الانتخابية، وذلك خدمة للمصلحة العامة للوطن، واستجابة لخطابات صاحب الجلالة نصره الله وأيده، الذي ما فتئ يؤكد على اختيار الكفاءات وعلى الديمقراطية الداخلية للأحزاب.

إن فعالية العملية الانتخابية ودمقرطتها لا تقتضي فقط تحضير التشريعات والتنظيمات الملائمة، وتفعيل الإجراءات وسلامة ونزاهة الانتخابات، بل أساسا تقاس بمدى قدرتها على تجديد النخب الذين لهم آفاق جديدة وواعدة برؤى وتصورات مجتمعية وطرق تدبير أكثر فعالية ونجاعة تجدد الحلول وأنواع التدبير.

إن العملية الانتخابية في مغرب ما بعد دستور 2011، هو رهان مجتمعي سيكون إيجابيا جدا، إذا أدرك المغاربة من خلاله أن وجودهم له نبل سياسي وقيمة أخلاقية فاضلة ودور مادي مؤسسي فعال، ومنتج في مسلسل تطور



يصوتوا ويضمنوا حقهم في أن يترشحوا، واحا ما تكونش عندهم الرغبة اليوم، لأنه من هنا للوقت ديال الانتخابات يقدر يتبدل لهم الرأي، ويلا تبدل لهم الرأي وما كانوش مسجلين وكانت اللوائح انتهى وتسدت راه ما يمكنش ديك الساعات، وهذا قد وقع لكثير من الناس، وإذا لم يفعلوا هذا، وطلع لهم غدا جماعات محلية أو جهات أو أي مسؤولين على المستوى الترابي اللي ما تيمثلوهمش وما كي عجبوهمش آشنو كيديروا، راهم ما يلوموا إلا أنفسهم. ولهذا فأنا أعتبر أن هذا اليوم أهم رسالة أريد أن أوجهها وأرجو من الإخوة في الأحزاب الأخرى أن يوجهوها، وفي الأغلبية والمعارضة هي أنه يدعو المواطنين للذهاب إلى التصويت، وبطبيعة الحال الإدارة سوف تقوم بعملها، ولكن الإدارة وحدها ما عمرها تتقوم بالعمل كامل، لا بد من المساهمة ديال كل واحد لا من خلال الترشيح ديال الناس اللي كيستحقوا المسؤولية بالقوة والأمانة، ولا من خلال الابتعاد عن استعمال المال، واستعمال الأساليب التي أوشكت في وقت من الأوقات أن تضيع الوطن، ردوا البال الإخوان اللي بغى يلعب يمشي يلعب في جهة أخرى، السياسة ما فيهاش اللعب le jeu démocratique راه ماشي اللعب، ماشي اللعبة الديمقراطية غير صحيح le jeu راه هو الفرق اللي كيكون الهامش اللي تيكون بين واحد la pièce ووحدة أخرى، هداك هو le jeu démocratique ماشي اللعب، اللعب راه ما كاينش في الديمقراطية، الديمقراطية راه هي الحكم والحكم راه خطير، .. le jeu .

فيما يخص الإشكاليات الأساسية والرئيسية، أنا تستغرب حقيقة بحال اللي قالوا الإخوان أنه ملى جيت وأنا أؤاخذ بأني تنازلت عن صلاحياتي، ولما جلالة الملك، بصفته حكما، قرر باش رئيس الحكومة هو اللي يشرف على الانتخابات، قامت الأصوات تستنكر ذلك، وطالبت أن نرجع

الإدارة، الحمد لله هنالك يعني لم يكن هنالك قط إشكالية مرتبطة بالملكية، الملكية الحمد لله، حولها المغاربة مجتمعون ولا يقبلون أن يعني يراجع موضوعها بشكل ولا بأخر، ولكن فيما يخص العلاقة مع باقي مكونات الدولة والإدارة بالخصوص، هذه ما تزال مشكلة في بعض المجالات، والأحزاب السياسية تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الأمر، ومن خلال الأشخاص الذين ترشحهم، من خلال الأخلاق التي تمارس بها العمل السياسي، وكذلك المواطنون، ولهذا نبغي نقول للمواطنين الديمقراطية التي اخترناها جميعا لتصريف الشأن العام وتداول الخلاف السياسي تعطيك سلاحا واحدا، مرة كل 5 سنوات على المستوى التشريعي، ومرة كل 6 سنوات على مستوى الجماعات المحلية، هذا السلاح هو الصوت، واليوم المسؤولية الأولى للمواطن هو أولا وقبل كل شيء أن يضمن حقه في أن يمارس هذا الحق ويستعمل هاذ السلاح في الوصول إلى ما يريد من أن يمثله في المجالس المحلية، وأن يمثله في البرلمان في المستقبل من يريد، هاذي هي الأولى.

ولهذا أنا كنقول للمواطنين من هذا المنبر، وكنساند المقترح اللي كان باش تفتح الإعلام للأحزاب السياسية باش يشاركوا في الحملة ديال التسجيل في اللوائح الانتخابية كنقولوا للمواطنين سيروا تسجلوا، صوتوا على من ما بغيتوا، يكون حزب في الأغلبية ولا في المعارضة ولا خارجهم بجوج، صوتوا على من ما بغيتوا، ولكن ما ضيعوش حقكم في التسجيل نعم، ما غاديش يمكنش الإدارة تلزم الناس باش يتسجلوا، ولكن هي مستعدة وانتما شفتوا التسهيلات اللي عملات وزارة الداخلية مشكورة للاستقبال والتعاون دياها أنا كنشهد به، التعاون دياها في معالجة كافة الاختلالات المتعلقة بالتسجيل في أي مجال وفي أي منطقة في المغرب، ولهذا فأنا أدعو المواطنين بقوة أن يذهبوا لكي يسجلوا ويضمنوا حقهم في ماذا؟ يضمنوا حقهم في أن



معقولة كتراجعوا فيها، وإيلا كانتى شي حاجة معقولة كنعخلوها
التساع بطبيعة الحال.

طبعا بقات واحد المسألة، تساءل الإخوة عن هل هناك
جدولة جديدة؟ لا، ولكن الجدولة الجديدة طلبتها انتما،
الأحزاب السياسية ديال المعارضة بالخصوص طلبوها، كاين هاذ
الشي السيد وزير الداخلية ولا لا؟ ولما راجعني في الموضوع قلت
لو دير لهم شتتير.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة.. ومنتقل الآن، إيلا سمحتوا
السيدات والسادة النواب، السيدات والسادة النواب منتقل إلى
الجزء الثاني والمتعلق بباقي الأسئلة، ونستهلها بسؤال حول تماطل
الحكومة في تقديم مشاريع القوانين التنظيمية الانتخابية، تقدم
به الفريق الاشتراكي، السيد الرئيس، تقدم السؤال.

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السمة ديال تحضير الانتخابات هو الارتباك والتماطل،
نرجو طمأنتنا وقد مضت ثلثي المدة، شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

أريد أن أتساءل إيلا كان بعدا السي ادريس غير على
الطمأنة غير اطمأن، خاص القوانين كلها تدوز، ونكونوا
جاهزين ملى تجي الانتخابات. كاين شي واحد كيوجد الغدا مع
الفطور، ولا كيوجد العشا مع الغدا، ولا تيوجدتها بالليل وبييتها،
حتى للصباح؟ لا، غير اطمأن الحكومة متحملة مسؤوليتها،
والسيد وزير الداخلية والناس ديالو خدامين على هاذ الشي،

إلى وقت كان رئيس الحكومة أو الوزير الأول يحضر معنا ككافة
رؤساء الأحزاب السياسية، ويستمع إلى مقترحات السيد وزير
الداخلية ويناقشها معه كأني منا، غير معقول، بالعكس لأنه
اليوم كاين رئيس الحكومة سميتو عبد الإله ابن كيران ومن حق
بعض الناس ما يعجبهموش عبد الإله ابن كيران، بالحق عبد
الإله ابن كيران غير إنسان غدا غيكون واحد آخر هنا، وهذا
كسب للشعب، وكسب للمجتمع، وكسب للديمقراطية في
المغرب، كان يجب أن يصفق له عاليا، كان يجب أن يصفق له
طويلا، كان يجب أن يهدد بعدم المشاركة في الانتخابات إن
تروجع عنه وليس العكس، واش ياكما ألفتنا القيود؟ عرفتيوا أشنو
وقع ملى تحرروا العبيد في الولايات المتحدة شي وحدين رجعوا
قالوا لهم لا ردوا لنا القيود ديالنا، الله يهديكم.

وأما التشاور، فأنا قلت للسيد وزير الداخلية حيث
خاص الأمور تكون واضحة، راه ماشي لأنني أنا أشرف على
الانتخابات راه أنا كنعقل داخل في التفاصيل وتتافق أنا والسيد
وزير الداخلية على الصغيرة والكبيرة، ما يمكنش، الإشراف
ماشى هو واخا يكون هداكشي من الصلاحيات ديالي، القانون
ديال المالية راه وزارة المالية اللي تتوجدوا، وأنا نقول لكم
ما عنديش لا الوقت، لا الإمكانيات باش نوجد القانون ديال
المالية، بنفس الشيء ما عنديش لا الوقت، لا الإمكانيات باش
نوجد الانتخابات، تيوجدتها السيد وزير الداخلية، ولكن ملى
كيوصل من خلال وأنا قلت له السيد وزير الداخلية سير
استقبل أنت والسيد وزير العدل كما أصدر بذلك جلالة الملك،
تحكيمه استقبل أنت الأحزاب السياسية باش يكونوا على
خاطرهم يكونوا مرتاحين، ما يشعروش باللي، وملى تيوصلوا
لشي حاجة تيحيبونها تنصادقوا عليها فقط، تنصادقوا عليها
ماشى شيء آخر، وتنصادقوا عليها ماشى بطريقة بليدة، لا،
كناقش معاه وكنشوف إيلا كانت شي حاجة اللي ماشى



يصرحون للمغاربة أن لا جدوى ولا قدر لهم في فعل أي شيء،
واش هاذ الشي كيمكن يدفع المواطن للفعل السياسي والعمل
السياسي، لذلك اتقوا الله في هذه الأمة، وشعروا المغاربة بأن
العملية السياسية هي عملية نبيلة، وبأننا وحا تشوفونا نتختلفوا
راه حنا ما تندا بزوا لا على مواقع ولا على بلايص، إيه كنتختلفوا
في الأفكار... إيووا وقف...

السيد الرئيس:

.. الله يخليكم السيدات والسادة النواب.

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

.. هذا ماشي أسلوب للحوار، وها أنتم ترون كي
غادي نديروا نتحاوروا معكم، إيلا وصلنا نتمنعوا في 2 دقائق
ولا 3 اللي عندنا أنا هذا ماشي أسلوب اسمح لي غادي
انسحب السيد الرئيس، إيلا ما غاديش تضمن ليا الوقت ديالي
الكافي،.. ماشي أسلوب.

السيد الرئيس:

.. تفضل السيد الرئيس.

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

.. قلت السيد الرئيس وهاذ الشي راه فيه حيف، راه
مشى من الوقت ديالي وتنطلب توقف، أنا ما غنكملش...

السيد الرئيس:

.. السيد الرئيس.. راه توقف حتى خذيتي الكلمة
ورجعتوا.

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

ما يمكش يكون بهاذ الشكل، السيد الرئيس يلهوي
على التدخل ديالي لدقائق ارجع بي للتوقيت حيث أوقفوني.

السيد الرئيس:

راه دابا الآلة موقفة السيد الرئيس، راه قبالتك كولشي،
السيدات والسادة النواب نخترموا المتدخل، تفضل السيد الرئيس.

وقد يعني بسطت لكم في الجواب، لأنه السؤال الأول السيد
الرئيس لما الإخوان شاوروني باش يعملوا اللقاء ديال اليوم اللي
ما كانش منتظر لأنه كنت غتختموا الدورة اليوم، قلت لهم
ماشي مشكل، قال لك غنديروا على الانتخابات قلت لهم
ماشي مشكل، القانون كي عطيني شهر باش نحضر السؤال أو لا
نرفضوا إيلا بغيت، كانت عندي غير أسبوع، قلت لهم ما كاين
مشكل، وما جاني السؤال حتى بقات لي واحد 3 أيام ولا 4
أيام يمكن الخميس ولا الجمعة عاد جاني السؤال، ما كاين
مشكل وكان غيكون سؤال واحد وجدت جواب واحد،
وتعمدت باش نقرأه عنداكم يسحاب لكم، راهم مقسمين
عندي، ها الجواب ديالك السيد..، ها الجواب ديال الإخوان
د الأصالة والمعاصرة، ها الجواب ديال الفريق الاستقلالي، راه
عرفنا حتى حنا، ولايني قررت باش نجاب مرة وحدة، قررت
باش نجاب مرة وحدة، ونقول لكم راني جاوبتكم ونوضوا
عقبوا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد رئيس الحكومة، الكلمة للسيد الرئيس
السي إدريس لشكر.

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم، حنا اليوم في محطة الهدف
فيها ليست هو العمليات الانتخابية، العمليات الانتخابية هي
وسيلة، وسيلة لهدف أسمي هو جدوى العملية السياسية في هذا
البلد، إيلا شفتي العزوف عن التسجيل، لأن المغاربة يئسوا من
هذه الطريقة التي نتحاور بها، المغاربة يئسوا ألا يشعروا بأنهم
لا يتقدمون، المغاربة ما كيتسجلوش في الانتخابات لأن كي عرف
بأن التسجيل وحتى التصويت لن يوصل لهدف، ملي يولي رئيس
الحكومة في البلاد، ووزراء في الحكومة، وأمناء عامين للأحزاب



وكيفاش يمكن ندخل لهاذ الفئات الاجتماعية؟ ملى تيتكتب هاذ الشي في الجرائد ماشي هذا هو التحكم؟ اليوم المواطن لكي يصل إلى حق خاصو الواسطة وهذه الواسطة هي وزراءكم، الأمناء العامين للأحزاب، اليوم من أجل الوصول إلى منفعة لا يستحقها خاصو الواسطة والاتصالات بالتيلوفونات وتنتشر بالبند العريض في الصحافة، كيف غنديروا واش حنا متساوين اليوم كمعارضة وأغلبية؟

بغيت نقول ليكم السيد رئيس الحكومة، حنا بالفعل الحوار اللي فتحته وطورته مع وزير العدل والداخلية طمأننا، لكن ملي نجتبعوا مع وزير العدل والداخلية ونلقاهم دايرين لينا شي لجنة سماوها اللجنة المركزية، ومصيفطين مذكرة مشتركة، راه تعرفوا اللجنة الوطنية للانتخابات التي أحدثها المغفور له الحسن الثاني، وقال "تحدث لدى جنابنا الشريف"، الحسن الثاني أحدثها لطمأنتنا، اليوم وأتم أدرى الناس من بعد الدستور الجديد تعرفوا مجال القانون، من له حق إحداث لجان للتتبع الانتخابات أو للإشراف عليها؟ واش داخل في إطار السلطة التنظيمية ديالكم؟ قلتوا لهم يقولوا لنا في أي مجلس حكومي داز هاذ الشي؟ رجعتي للمجلس الوزاري الذي ترأسه جلالة الملك، رجعت ليه بلاغ الديوان الملكي واضح، جلالة الملك، طلب من وزير العدل والداخلية تتبع العمليات الانتخابية طبقا للقوانين واللجان المنصوص عليها في القانون، هل نص القانون على إحداث لجن؟ قالوا نص اللجنة الوطنية للانتخابات في دستور 96 اللي ما بقاتش مستمرة اليوم، نص على إحداث لجنة وطنية عرفتوا شكون كيتأسسها؟ الرئيس الأول د المجلس الأعلى للقضاء، تتعرف شكون اللي تيسروها في الأقاليم والجهات؟ هم رؤساء المحاكم والقضاة، اليوم تريدنا أن نطمئن وأنتما تتراجعوا بنا إلى النيابة العامة، وتعرفوا شكون المشرف على النيابة العامة اليوم؟ إلى العمال والولاية وتعرفوا شكون اللي مشرف

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

.. أنا باقي كنتظر التوقيت ديالي..

السيد الرئيس:

.. راه الآلة قبالتك راه واقفة..

النائب السيد إدريس لشكر رئيس الفريق الاشتراكي:

مكاين والو السيد السيد راه ما وقفها حتى اللحظة الأخيرة، شكرا. قلت السيد الرئيس المحترم،.. لا ها هو خدام راه دار 5 دقائق يردها 2.. راه كان موقفها في 5 ها هي.. لا لا اسمح لي السيد الرئيس هاذي مناورة ما يمكنش عندي 7 دقائق وأمنع أنا نتعتبر من هنا لديك الانتخابات... شكرا إذا باقة 5 دقائق... اسمح لي السيد رئيس الحكومة، وحنا بغينا نعتبروا هذه جلسة للتداول، باش نتقدموا في العمليات الانتخابية. أنت أعلم السيد رئيس الحكومة، الزمان اللي كانت تنزور فيه الانتخابات من طرف العمال والولاية انتهى، بالنضالات ديال قوى التقدمية والديمقراطية.

الزمان اللي كنت تتأطر فيه الانتخابات والخلفان والمقدمين كيتزور المحضر اللي كيحي الأول كيولي الآخر انتهى، حنا عارفين هاذ الشي، نضالنا فرض الورقة الفريدة للتصويت، نضالنا أدى للنزاهة اللي وصلاتكم، وصلات أغلبية بفعل إرادة الشعب المغربي. اليوم بغينا من هذه المحطة أن تكون لكم مساهمة في تطوير الديمقراطية في المغرب، هاذ الشي اللي طالبين، نعم كايين الفساد، كايين البيع والشراء، كايين محاولات التأطير والتحكم، إيوا التحكم بغيتوا تعرفوا فين كايين أ السيد وزير الداخلية؟ حنا ضبطنا وزير ديالكم يوزع الامتيازات في حي وجا القايد والخليفة والشيوخ تبحدروه، جريدة ديال حزب ديال أمين عام تيتكتب فيها اليوم بالعلانية بأن الأمين العام تدخل لصالح الباعة المتحولين لدى وزير الداخلية واستطع يحل المشكل وبالمانشيت العريض، كيف لي أنا في المعارضة وإلى من سأتوجه؟



ونكونوا ناس مسؤولين، السيد الوزير ما عندكش الحق تتدخل، كيفما ما نخليش حتى شي نائب، لا السيد الوزير ما عندكش الحق اسمح لي السيد الوزير، الكلمة للسيد رئيس الحكومة،.. السيد الوزير، تفضل السيد رئيس الحكومة من فضلك.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم، وقبل ذلك نستعيد بالله من الشيطان الرجيم.

حنا كتعاملوا بالثقة، وقلنا بأن هذا ماشي مكان ديال اللعب، وماشي مطلوب من السيد وزير العدل إيلا قال هذاكشي اللي قال عن يقين باش يسحب الكلمة ديالو، ويلا كانت شي حاجة البينة على من ادعى واليمين على من أنكر، حنا بيناتنا الله، حنا فضينا هاذ القضية، اللي كان فيهم قال شي حاجة ماشي صحيحة، اللي قال فيهم إيلا كان مستعد يأدي اليمين، يأدي اليمين، حنا فضينا. الله يخليكم، أنا اسمحوا لي الإخوان حنا كتتكلموا على أمور كبيرة، قالوا باللي المغاربة يتسوا من طريقة الحوار التي تتحاور بها، وأنا أتساءل هل المغاربة يتسوا من طريقة حوار الحكومة أو المعارضة؟ وشوفوا استطلاعات الرأي آش كتقول،.. ودابا أسي لشكر دور في صحابك قل لهم سكتوا حتى انت، ياك قبيلة قلتي لدياولي سكتوا ياك هاذ الشي اللي داروا شوية ديال..، وراه كيظهر ليا قرينا عندكم فعلا، هاذ الشي اللي كيظهر ليا علمتيوني، اسمح ليا عندي الحق نتكلم، وما عندكش الحق باش تشوش علي بأي طريقة كانت، أليس كذلك السيد الرئيس؟

السيد الرئيس:

نعم أسيدي..

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

.. تماما، وأنا ما تخصمش ليا هاذ الوقت خليه، اسمح ليا الديمقراطية هي هاذي والشعب ديالنا راه متابع وكيشوف،

على الولاة؟ راه كارثة ما حدث بهذه اللجنة المركزية، وحنا نسائل ويمكن نوصلوا فيها إلى أي مستوى حتى الدستوري، لا يمكن، لا يمكن لوثيقة أن تحدث بين وزيرين لجنة للإشراف وتبع الانتخابات، والقانون لا يسمح بها، أنا عندي ونعطيه لياك ها الظهير المؤسس للجنة الوطنية للانتخابات سنة 97، ها الصلاحيات، ها الحدود، ملي تداوا الانتخابات بهذا الخرق للقانون وللدستور، واش هاذ الشي غادي يطمئنا؟ لذلك نتوجه إليكم ومسألة أساسية وها هما حاضرين أن تقولوا أن المعارضة طلبت التأجيل غير صحيح، حتى لا أسمى هذا أي تسمية، أنا وبحضور الوزراء تقول أنني طلبت التأجيل ها وزير العدل هو طلب التأجيل وعلى لساني وبحضور الجميع.

السيد الرئيس:

.. شكرا السيد الرئيس، السيد الرئيس اعطيتك أكثر من حقك السيد الرئيس، شكرا. الكلمة للسيد رئيس الحكومة، السيد الوزير، اسحب السيد الوزير،.. السيد الوزير الله يخليك اسحب، اسحب ونعطيك كلمة،.. السيد الوزير ما عندكش الحق باش تتكلم، ما عندكش الحق كاع تتكلم السيد الوزير..

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

.. أ سيدي لعنوا الشيطان، الله يخليكم إيلا ما بغيثوش نأجلوها نترجعوا دابا نيت،.. الله يخليكم، إلى السيد لشكر ما كنتيوش..

السيد الرئيس:

.. بلا تي.. كنت طلب من السيد الوزير أنه يسحب هاذ الكلمة، قبل ما ياخذ السيد رئيس الحكومة الكلمة، ما كانتش عندكم كلمة السيد الوزير، ما نعطيكش كلمة لأنه ما عندكش حق أصلا باش تدخل السيد الوزير.. باقي السيد الرئيس إيلا اسمحتوا باقي ما عطيتك كوش كلمة إيلا سمحتوا لي السيد الرئيس، غير باش نضبطوا الأشغال ديال الاشتغال ديالنا



كنقدر اللي أكبر مني، أصلا، فكيفاش جلالة الملك، والسلطات ديالو، والتربية ديالي تقول لي ﴿وَلَا تَنَارَخُوا فَتَهْلِكُوا وَتَهْبَطَ رِبْحُكُمْ﴾ تقول ليا ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ كنفهم الأمور ديالي فين غادية، وكنعرف الصلاحيات ديالي فين واقفة، وملي شي حاجة تشكل عليا كنراجع جلالة الملك، تتطلب منو الرأي ديالو، وتتحمل مسؤوليتي أنا، ما كنسبهاش ليه، كتنحمل مسؤولية لأنه خاصنا المغاربة كلهم نقولوا لهم الحقيقة، ويعرفوها وملي غادي يعرفوها غادي يجيوا يشاركوا في الحياة السياسية، ولا شي واحد هاذ الشي هذا ما والموش خاصو يغير الدستور ماشي يوهم الناس، أما عندنا الانتخابات،.. انتهى الكلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، شكرا. السؤال الموالي لفريق الاتحاد الدستوري الأخ السيد الرئيس.

النائب السيد الشاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السيد رئيس الحكومة، بعد إعداد مشاريع القوانين ذات الصلة بالاستحقاقات الوطنية المقبلة، والشروع قريبا في دراستها على مستوى البرلمان. نسائلكم السيد رئيس الحكومة، ماذا أعدت حكومتكم لتهييء الشروط المناسبة لإنجاح هاذ الاستحقاق الوطني بوصفه أول استحقاق يتم في إطار حكومة بمواصفات ومسؤوليات منحها لها الدستور الجديد للمملكة؟ شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، السيد رئيس الحكومة.

وفعلا باقي كيتألم من ممارسات منحجلة، من كلام فارغ، من مقاطعة ديال جلسة ديال السيد رئيس الحكومة التي لم تؤدي إلى نتيجة ورجعتم إليها، من أساليب ملتوية لكي تكون عندكم التعقيب وتقسيم وتجزئ الوقت ديال الأسئلة، من، من، من، إلى آخره... ولكن حنا آش كنعولوا؟ كنعولوا غادي نصبروا وغادي نمشوا لأن حنا بلا ما نركبوا أنفسنا ﴿فَلَا تَزْكُمُوا أَنْفُسَكُمْ﴾. حنا مقتنعين باللي هاذ البلاد كتستحق منا نضحوا ونصبروا، ولو اقتضى الأمر بالأرواح ديالنا، راه حنا مستعدين لها واحدا واحدا.

ومع ذلك، القضية ديال أن التسجيل أو التصويت لن يوصل إلى نتيجة، غير صحيح، ما كاين غير التسجيل وما كاين غير التصويت، ما كاينش طريقة أخرى باش نحلوا الخلافات بيناتنا، وخاص الجميع يساهم في الإرجاع ديال الثقة للمؤسسة وللمؤسسات كلها، وملي كنجيوا وتتكلموا على المحدودية ديال السلطات ديالنا، فلسبب واحد وبسيط، وهو أننا صادقين مع الناس، حنا ما عندناش استعداد ما عندناش الوجه أنا باش نجني نكذب على الناس ونقول لهم واحد الحاجة ماشي صحيحة، أنا رئيس حكومة صحيح ولكن أنا مرتبط بدستور، وهاذ الدستور يقول باللي جلالة الملك، هو رئيس الدولة، يقول باللي جلالة الملك، هو أمير المؤمنين، يقول باللي جلالة الملك، هو الرئيس ديال القوات المسلحة الملكية، وأنا تنمارس المسؤولية ديالي ويقول لك باللي جلالة الملك، هو الرئيس ديال المجلس الوزاري، والمجلس الوزاري كما لا يخفى مكون من الحكومة، وتيحضروا معنا المستشارين، وأنا تنمارس الصلاحيات ديالي في هاذ الإطار ما جيتش باع لي شي واحد الوهم، وما جيتش باش نبيع للناس الوهم، جيت باش نكون معاهم صادق باللي غادي نعمل داكشي اللي قدرت على حساب الصلاحيات، وبالإضافة إلى كل هذا، الطبيعة ديالي أنا تربيت في واحد الوسط



واختصاصاتكم مسؤولون على الإشراف على هذه الانتخابات، وهي الأولى من نوعها بعد الدستور الجديد، وبالتالي تتولون المسؤولية الكاملة السياسية لتدبير هذه الانتخابات المقبلة، هذه الانتخابات التي من المفروض فيها أن تعزز المكاسب الديمقراطية عبر تأمين عوامل الشفافية والنزاهة، هذه الانتخابات التي من المفروض فيها أيضا أن تعزز عنصر المشاركة وتقطع مع العزوف الانتخابي، هذه مسؤولياتكم السيد رئيس الحكومة. هذه الانتخابات التي من المفروض أن تجسد نقلة نوعية في المسار الديمقراطي لبلادنا، ومحطة فاصلة شبيهة بتلك المحطة التي أنجبت الدستور الجديد للمملكة وأن تستوعب الزخم الذي تولد عن هذا الدستور بما احتواه من ترسيخ للقيم الديمقراطية، ومن اعتماد قوي للمنهجية الديمقراطية، وأن يكرس على نحو جديد مبادئ للديمقراطية المرتبطة بالجماعات الترابية مثل مبدأ التدبير الحر السيد رئيس الحكومة، النهج التشاركي، الحكامة الترابية، ربط المسؤولية بالمحاسبة وغيرها من المبادئ، وكل ذلك من أجل تأصيل ممارسة ديمقراطية تكون في مستوى دولة صاعدة كما وصفها الخطاب الملكي السامي.

فهل كانت الحكومة في مستوى هذه التحديات؟ هذا هو سؤالنا السيد رئيس الحكومة، وبغينا نسمعوا أجوبة، هل اعتمدت المقاربة التشاركية على اعتبار أن موضوع الانتخابات شأن مجتمعي كما هو شأن كل القوى السياسية الحية في البلاد؟ هل أعدت القوانين المؤطرة للانتخابات في إطار أجندة مريحة أم أننا في صراع مع الزمن لإجراء هذه الانتخابات في وقتها بصرف النظر عن ظروف إعداد هذه المشاريع؟ هل يمكن وصف القوانين التنظيمية التي اعتمدها الحكومة حاليا بكونها قوانين استراتيجية ذات جودة عالية أم أنها مجرد طبخات آخر ساعة كما تعودنا على ذلك سابقا؟ ها نحن اليوم كما ترون السيد رئيس الحكومة المحترم، أن عامل الزمن سيكون بلا شك محمدا

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

الله يسمح لكم دوختونا، وهذا نفس السؤال الأول، راه أجبته خلال عشرين دقيقة عن كل ما حضرناه، وإذن آش غنقول لك عاود ثاني، لقد قام السيد وزير الداخلية والإخوان المتعاونون معه في الوزارة على هذا الملف بكفاءتهم ومن خلال التشاور ومشاورا في الاتجاه ديال المراقبة البعدية، ومشاورا في الاتجاه ديال السعي نحو المناصفة، ومشاورا في الاتجاه ديال الصلاحيات لرؤساء الجماعات المحلية، ومشاورا في الاتجاه ديال الجهة، ومشاورا في الاتجاه، واش داكشي اللي كنت تنقول اسمعتيه ولا ما اسمعتيهوش، وهو هذا وعقبوا عليه أنا نتسناكم.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس.. المرجو الاستماع للسيد الرئيس.

النائب السيد الشاوي بلعسال رئيس الفريق الدستوري:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

إيلا انتما دختوا حنا راه ما دخناش وعارفين آش كنوقعوا واش كمنسقيصوا، السيد رئيس الحكومة.. حنا في إطار المعارضة كقولوا لكم السيد رئيس الحكومة المحترم، لقد اجتازت الدولة المغربية بكل مكوناتها رهان الحراك الاجتماعي في إطار ما سمي بالربيع العربي، واستطاعت بلادنا بحكم المنظور الاستباقي لجلالة الملك، والتفاعل الإيجابي مع تطلعات الشعب المغربي ونجحت الدولة في إضفاء نعمة الاستقرار على هذا البلد الأمين، خلافا لما حدث ويحدث في بعض البلدان العربية، وأثمرت دستورا جديدا اعتبر محطة بارزة ونوعية في مسار بلادنا، كما أثمرت حكومة جديدة بصلاحيات واسعة واختصاصات دستورية لم تتحقق من قبل. وأنتم الآن السيد رئيس الحكومة، رئيسا لهذه الحكومة بحسب المنهجية الديمقراطية بصلاحياتكم



ومستهدفين أكثر من أي حزب آخر بشكل مقصود وغير بريء، جعلتنا نظور إمكانياتنا الذاتية والتواصلية لكسب ثقة ناخبينا بعيدا عن أي حملات الإغراء مهما كانت طبيعتها التي قد تتوفر لمن هم في مواقع المسؤولية، فهل ستكون هذه الانتخابات المقبلة بنفس الشفافية والمسؤولية ومتكافئة للجميع سواء كانوا في مواقع المسؤولية أم خارجها؟ تلك هي مسؤولياتكم وعليكم أن تنجحوا فيها لأن إخفاقكم لا سمح الله في ذلك هو إخفاق لمسار أرواده جلاله الملك، أن يكون مسارا ناجحا كفيلا بأن ينقل بلادنا إلى مستوى البلدان الصاعدة وإلى مستوى الديمقراطية الحديثة، وشكرا لكم السيد الرئيس.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد رئيس الحكومة المحترم.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

هاذ السؤال اللي طرح الأخ هو نفس السؤال الأول، وأنا تكلمت على المعطيات كلها. تساءل السيد النائب المحترم، هل احترمنا المقاربة التشاركية، وباش نقولوا باللي هاذ المقاربة التشاركية ما كاينة حتى شي منطلق إلا العرف اللي كان دائما من قبل واللي كان كيسودوا واحد النوع ديال العلاقات متوترة بين الدولة وبين الأحزاب المعارضة ساعتها، وكان من الممكن هاذ الحكومة تقول هي غتحمّل مسؤوليتها وتجيّب مشاريع القوانين دياها وراه المقاربة التشاركية تقع من خلال البرلمان ولكننا لم نفعّل، مع ذلك لم نفعّل، وأنا قبيلًا عملت ليكم واحد الإشارة، اللقاء الأول ديال التشاور مع الأحزاب السياسية أنا اللي ترأسوا ومن ذيك اللقاء وقع في رئاسة الحكومة ولما جينا نعدوا اللقاء الثاني مع رؤساء الأحزاب السياسية أو الممثلين دياهم طلب مني السيد وزير الداخلية باش نعاود نترأسوا، قلت

لنوعية هذه القوانين، إذ بالنظر إلى التأخر الحاصل في صدور هذه القوانين، فإنه يمكن القول إننا نجد أنفسنا أمام قوانين ذات نفس قصير وقوانين بنفس طاكتيكي وبرؤية ضيقة تخدم المصالح الضيقة للبعض دون البعض الآخر، ونخشى أن تصبح تشريعاتنا على المقاس خدمة لبعض الأشخاص، وذلك كنا شهود كيف أن أحزابا تغير مواقفها بالكامل لحظة الشروع في دراسة القوانين ذات الصلة بالانتخابات؛ مثل إعداد اللوائح الانتخابية، إنشاء هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، في تطبيع كامل مع ما كان سائدا بدل إحداث قطيعة معها، بل إن التشكيك الذي كان يطال نزاهة نتائج الانتخابات والصادر عن مكونات الأغلبية، سرعان ما اختفى بعد الخطاب الملكي، بانخراط هذه الأغلبية كلية في مضامين مسودة نصوص القوانين التنظيمية، رغم أنها لم تحسم في الكثير من القضايا الخلافية وعلى رأسها كيفية تقوية المركز القانوني لرؤساء الجماعات الترابية والجهات، بل إن الانتخابات ستجرى ولم يتم الحسم في التقطيع الجهوي، ولم تتم مراجعة إصلاح نظام اللامركزية بالنسبة للجماعات الترابية، وقبل إصدار نصوص تطبيقية المواكبة للامركزية، ثم هل هيأت الحكومة كل الشروط لإنجاح هذه الاستحقاقات من حيث تأمين شروط النزاهة وحياد الإدارة؟ إذ أن الإشراف السياسي للحكومة على هذه الانتخابات واعتماد وزارتين لهذا الغرض يملككم السيد رئيس الحكومة، أمانة جسيمة لأن تكون هذه الانتخابات في مستوى الدستور الجديد للمملكة وفي مستوى الصورة التي نريد أن نعطيها لبلادنا على المستوى الخارجي.

تلکم مسؤولياتکم بأن تنتفي عمل استغلال النفوذ والمكاتب الحكومية والقطاعية، وألا يتم تحريك الدواوين لتشتغل خارج نطاق عملها، نقول هذا ونعتبر أنفسنا في فريق الاتحاد الدستوري وكوننا أمضينا 17 سنة بعيدين عن مواقع المسؤولية



اليوم واخا هما خرجوا للمعارضة واخا هكاك، لأنه حنا كنعقولوا غنوفيووا إلى النهاية، حتى نشوفوا واش هاذ الأخلاق غترجع شي نهار لهاذ السياسة ولا ما غترجعش، وغير يطمأنوا غادي نبقاوا حنا إن شاء الله.

كتساءلوا واش الأجندة مريحة، ما هاذ السي بووانو قال ليكم ما عمر ما كان التشاور من دابا، حنا دابا في شهر فبراير والانتخابات في يونيو ودابا وخرناها لشتنبر بطلب من الأحزاب السياسية أسيدي بالله إيلا ما بغيتوش نقولوا من أحزاب المعارضة بطلب من أحزاب سياسية فحال اللي قال لي السيد وزير الداخلية ماعدا 2 أو 3 واستجبنا، وأشنو هو الأجندة المريحة؟ نوجدوا القوانين ديال 2021 في 2015؟ ماشي معقول، المهم أشنو هو فهاذ الشي أ السي بلعسال؟ هو أنه ملى نمشيووا للانتخابات تكون القوانين دازت، وإن شاء الله الرحمن الرحيم غادية تدوز، كتساءلوا على التدبير الحر، اليوم عطينا لرؤساء الجماعات والجهات التدبير الحر ودرنا لهم المراقبة بعدية ماشي قبلية، وعطيناهم الحق ديال الأمرين بالصرف، هاذ الشي كلو أشنو هو شنو كيتسمى؟ غنعقول لك أنا ملى كان كيحي عندي السيد وزير الداخلية، واش كتذكر السيد وزير الداخلية؟ ملي يجي عندي ويقول ليا فحال هاذ الشي كنعقولوا *c'est une révolution* عقليتي.. فهمتي ولا، كنعقولوا هاذي راه فحال ثورة فهاذ المجالات هاذي، وثم أنا باغي نتساءل يعني في صالح من كاين هاذ الشي للمستقبل اللي كيتخوفوا منو الناس وكيتشكاوا؟ عمر الإدارة فيما سبق جاملتنا حنا في شي حاجة؟ غير صحيح هذا الكلام.

السيد الرئيس،

كنطالب باش نتحترم من قبل كافة النواب البرلمانيين، ما يشوش عليا حتى شي واحد لا بكلامه الشخصي ولا الجماعي. هذا هو الحزب اللي في أحسن الظروف ياخذ حقه،

لو لا، غير خليه دبا أنا يمكن غادي يشوفوني غنشوش عليهم شوية فريوسهم، سير الله يخليك أنت تلاقاهم، ماشي تنازلت على حق من الحقوق ديابي، وسعت لهم باش يكونوا على خاطرهم ومشاوا وقلت لكم شحال جابوا ديال المقترحات وقلت ليكم خذينا منها 38%، وعطيتكم النسب اللي خذينا من أحزاب الأغلبية ومن أحزاب المعارضة، وكاينة أمور أساسية خذيناها من عند أحزاب المعارضة. عاوتني نسأل عن المقاربة التشاركية، طبعا ما غيمكنش لنا نديروا الخاطر لأحزاب المعارضة فكولشي اللي بغات، ماشي معقول دابا اللي واقع في الحقيقة كيظهر ليا والله أعلم، هو أن الناس ما تقبلوش أنهم ماشي في الحكومة وأنهم ما كيتأسوش هاذ الحكومة، راه هاذي أخويا الديمقراطية، حكمت يوم 25 نونبر والله خير الحاكمين، صافي دارت الرئاسة لعبد الإله ابن كيران ومعه 4 ديال الأحزاب والمستقلين، انتهى الكلام وإن شاء الله موعدا في الانتخابات الجاية وما تعرف عاوتني تعود ما تعرف.. إذن *il faut se préparer*، خاص الإخوان يوجدوا ريوسهم باللي راه ماشي هما الرؤساء، واخا هما كيمثلوا أحزاب وطنية وتقليدية وقاومت، صحيح ولكن الديمقراطية هي هاذي، راك انت درتي واحد الطرف وجاوا وحدين آخرين كيديروا واحد الطرف استفدوا منو من شي حاجة من داك الشي اللي درتي، وساهموا حتى هما حنا دابا ما ساهمنا بحتى شي حاجة؟ والو نهايا حنا ما عانينا في 2009، ما عانينا في 2003، ما عانينا في 2007، ما عانينا في التكوين ديال طنجة، وديال وجدة، وديال الدار البيضاء، وما عانينا مشاركين مع الإخوة ديال الاتحاد الاشتراكي في أكادير وفي الرباط، ما عانينا من هاذ الشي؟ حنا تنازلنا على المرشح ديانا د الرباط اللي كان عندو الأغلبية السي الداودي واقترحننا على الإخوان باش يكون السي فتح الله ولعلو ب5 ولا 6 ديال المستشارين وحنا عندنا 19، وباقيين موفيين ليه إلى



المجلس الوزاري، وسوف تعرض عليكم في البرلمان وتكون فرصة للإغناء والإطراء إذا كان هنالك أي فكرة جديدة إيجابية، وقد أجبنا بالتفصيل في البداية، ولا أفهم لماذا يطلب مني أن أجب من جديد، وشكرا.

السيد الرئيس :

شكرا السيد الرئيس، الكلمة للسيد النائب، تفضل.

النائب السيد عادل ابن حمزة:

السيد رئيس الحكومة،

في أدب مما يقتضيه الحوار أقول لكم ما قاله الشاعر:
"لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلَا مَالٌ ***فَلْيُسْعِفِ الْقَوْلُ إِنْ لَمْ تُسْعِفِ الْحَالُ"، نحن عندما نطرح الأسئلة، فإننا ننتظر إجابات من الحكومة ومن السيد رئيس الحكومة كما يؤكد ذلك القانون الذي يجب أن نخضع له جميعا. في الواقع نتساءل السيد الرئيس الحكومة، جلاله الملك، في خطاب مارس قاد ثورة إصلاحية، وتخلّى بمحض إرادته عن العديد من الاختصاصات، التي كان الدستور يمنحها له خاصة في إطار المجلس الوزاري، الذي تحدثتم عنه طويلا، وجاء دستور 2011 لكي يؤكد هذا الإرادة الملكية، ولكي يتم المسار ديال الإصلاح السياسي والديمقراطي في بلادنا، أنا أستغرب أن يكون هذا الثورة التي قادها جلاله الملك، أمام رئيس حكومة يأتي إلى هذه المنصة، ويجيبنا في كل لحظة نخطبه عن قضايا جوهرية تدخل في اختصاصه، بأنني أفعل مع جلاله الملك، كذا، وأقوم بكذا، ودائما الإحالة إلى جلاله الملك، علما أن المجلس الحكومي الذي كان في الدستور السابق عبارة عن جلسة شاي، أصبحت اليوم له اختصاصات حقيقية، وكنا نأمل في إطار تراكم عملية الإصلاح الديمقراطي أن يكون المجلس الحكومي أن يجسد عملية التراكم ديال الإصلاح في بلادنا، وبالتالي أن نكون أمام رئيس حكومة يملك ما يكفي من الشجاعة السياسية، لأننا لا نتحدث إلا في

في أحسن الظروف، ولم يقع أي شيء يدل على..، وحننا أسيدي متضامنين معاك في هاذ الكلام اللي كنتقول فهمتني ولا لا؟ ولكن خاصك تعرف أنا كنتحمل مسؤوليتي التاريخية، باش هاذ الانتخابات هاذي تنسي المغاربة التدخل ديال الإدارة في الانتخابات، والحمد لله الانتخابات ديال 25 نونبر 2011 لا أحد نازع في نتائجها بل أكثر من ذلك، الانتخابات ديال 2009 لا أحد نازع في نتائجها تذكرون أولا تذكرون؟ الناس نازعوا في التحالفات ما نازعوش في الانتخابات، أنا كنتعتقد باللي المغرب ديانا ما بقاش من ممكن اليوم يعاود يرجع يربط مع الماضي، انتهى الكلام.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، المرجو من السيدات والسادة النواب ومن السادة أعضاء الحكومة عدم التدخل والإستماع إلى المتدخل إلى نهاية الكلام، واللي ما عجوش يطلب الكلمة ويعاود يعقب، لكن أن نستمع إلى بعضنا البعض. نتنقل إلى السؤال الثالث ويتعلق الأمر بالبعد الدستوري للجماعات الترابية تقدم به الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل.

النائب السيد عادل ابن حمزة:

السيد رئيس الحكومة، نسائلكم عن المستجدات التي تعتمرون تضمينها للقوانين المؤطرة للانتخابات المقبلة، بما يتوافق مع مكانة الجماعات الترابية في الدستور الجديد، وبما يساهم في تحقيق تراكم نوعي في البناء الديمقراطي؟ شكرا.

السيد الرئيس:

شكرا، السيد الرئيس، تفضل السيد الرئيس..

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

لقد تحدثت السيد الرئيس عن القوانين التنظيمية بتفصيل، وأثرت إذا كان السادة النواب المحترمون يتابعونني كافة ما جاءت به، وهي اليوم قد مرت أمام أنظار جلاله الملك، في



ثانياً عملية الإصلاح السيد رئيس الحكومة، هي عملية تراكم، أنتم قلتوا على أنه هاذ اللوائح الانتخابية لوائح فاسدة أنتم شخصياً، وقلتوا بأنه يمكن نقبلوا بها في الاستفتاء على الدستور، ولكن مستحيل دوز بها الانتخابات ديال 25 نونبر، دازت بها الانتخابات ديال 25 نونبر، والتي نعتر أننا كحزب كنا كنفقدوا الحكومة أشرفنا عليها وتعترفون بنزاهتها. اليوم حنا في 800 ألف تقريبا ديال الناس اللي داروا طلبات ديالهم، ولنفترض أن كولشي هاذ الشي غادي يتقبل، بمعنى أن التحول اليوم في اللوائح الانتخابية ما فايئش حتى 5 % بمعنى أننا بالعبرة ديالكم لازلنا أمام لوائح فاسدة، وهي باش غتجرى الانتخابات، ونحن تبيننا ما طالبتم به طويلا فيما يتعلق بالتسجيل التلقائي، واعتماد البطاقة الوطنية، وكان مالنا كاع وعلى هاذ الحملات وعلى هاذ...، هذا حق ديال المواطنين في التصويت، وبالتالي كانت وتعرف بأن القناعة عندكم السيد رئيس الحكومة، كمناضل وكسياسي وكأمين عام ديال حزب، أن عندكم القناعة داخلية أنه الطريق السليم هو أنه كان يكون التسجيل تلقائي في اللوائح الانتخابية، وهذا كان غادي يعطينا اليوم محروم أكثر من 7 ديال المليون ديال المغاربة من حقهم في التصويت.

السيد رئيس الحكومة، كل واحد تيدوز في هاذ الحكومة وتيدوز في السلطة تيخصو يخلي واحد البصمة، لأنه عملية التراكم عملية معقدة، عملية الإصلاح السياسي في البلاد عملية معقدة، وكنتمناوا على أنه تكونوا في مستوى هاذ اللحظة التاريخية، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، انتهى الوقت، شكرا. الكلمة للسيد رئيس الحكومة للجواب.

القواعد التي ينظمها القانون، والتي منح الدستور لهذه المؤسسة كامل الصلاحيات في الخوض فيها وفي مناقشتها.

السيد رئيس الحكومة،

صحيح لا نطالبكم بتهيئ قوانين ل 2021، ولكن في هذه اللحظة التي نتحدث معكم اليوم ليست بين يدي هذه الغرفة القوانين المؤطرة للانتخابات المقبلة، ونحن سنهي الدورة، معنى ذلك أنكم تأخرتم طويلا فيما يتعلق بالتهيئ للعملية الانتخابية، وأكثر من هذا عندما نتحدث عن التشاركية فالقوانين التنظيمية بطبيعتها تقتضي حوارا وطنيا، المسألة ليست مسألة اختيار بالنسبة للحكومة، لأن القوانين التنظيمية كمكمل للوثيقة الدستورية، ومكانتها القانونية تقتضي أن يكون الحوار، وكان دائما الحوار فيما يتعلق بموضوع الانتخابات لأنها ترسم قواعد يحتكم إليها الجميع معارضة وأغلبية، ولهذا هذه ليست منا منكم، ولكن مع ذلك لم نعش أجواء للحوار كما تقتضيه اللحظة، وكما يقتضيه دستور 2011 لأنه عندما تجتمع الأحزاب السياسية في وزارة الداخلية مع تقنيين يطالبون بالنقاش في القضايا التقنية فقط، وإرجاء كل القضايا السياسية، فنحن لسنا أمام الحوار الذي نعتقد على أنه يساهم في تطوير التجربة الديمقراطية لبلادنا، وخاصة عندنا يتعلق بالجماعة الترابية، لأن عملية الإصلاح السياسي في بلادنا ترتبط جزء كبير من الخلل فيها يرتبط بالجماعة الترابية وباختصاصات الجماعة الترابية.

السيد رئيس الحكومة،

تحدثتم عن الاختصاصات، اسمح لي نقول لك ماشي هاذ الشي اللي كاين، حنا اليوم حنا رجعنا أسوأ مما كان في النظام السابق، كنا أمام الوصاية، اليوم نحن أمام مراقبة إدارية للجماعات الترابية، اليوم المضامين ديال المقترحات ديال المشاريع اللي جايبين، كلها تركز الرقابة الإدارية ماشي حتى الوصاية اللي كانت موضوع ديال الانتقاد ديانا وديالكم.



السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

السيد الرئيس،

أنا حين أحيل على فهمي للدستور في قضايا حرجة مثل العلاقة مع جلالة الملك، أنا في مؤسسة ديمقراطية وفي دولة اختارت الديمقراطية، إيلا كان هاذ الشئ هذا ماشي هو المناسب للواقع، راه كايئة الديمقراطية، قولوا باللي هاذ رئيس الحكومة ماشي مكياخذش بالتفسير الديمقراطي للدستور وتتنازل على الصلاحيات ديالو وتصرفوا بالطريقة اللي طيحوا بها هاذ الحكومة، والحالة أنكم حاولتم، بل خرجتم من الحكومة ليس بهاذ السبب ما عمركم ذكرتيوا هاذ السبب ديك الساعات، كانت عندهم أسباب أخرى ومازال الشعب المغربي ينتظر ليعرف السبب الحقيقي، وإلى حد الآن محاولات الإرباك والإسقاط ديال الحكومة ما نجحاش، بالعكس مازالت استطلاعات الرأي، وسمحوا لي أن أقولها، من جهات مختلفة غير معروفة بالصدافقة للحزب الذي يرأس الحكومة تعطي هذا الفهم وهذا الأسلوب في السلوك تعطيه ثقته وتعبير عن رغبتها في الاستمرار معه. ولهذا ما تجيوش تقريوني السياسة الله يرحم ليكم الوالدين، انتما لكم سياستكم ولي سياستي، والسياسة ديالكم راه هي شوفوها فين غادي توصلكم، وديالي رانا شوفوها فين غادية بيا الحمد لله، أنا كنتشغل حسب المنطق ديالي، ماشي ديال حزب الاستقلال، إيلا كان حزب الاستقلال كييعتبر راسو هو الأستاذ حنا متافقين، ولايني حزب الاستقلال اللي كنا كنعرفوا ماشي أي حزب استقلال..

وأما.. غادي توقف الوقت، حتى يسالي السي مضيان، حتى يكمل، كمل.. كمل.. حتى يكملوا منين غيكملوا غنرجع للموضوع.. آه نعم حزب الاستقلال اللي كان كيتأسوا سيدي غلال الفاسي واللي كان كيتأسوا السي محمد بوسنة واللي كيتأسوا السي عباس الفاسي، أما من داك الوقت لدابا لا

ما غيعطينيش الدروس أنا، ما غيعطينيش الدروس، رجع السي الله يخليك للتوقيت حتى تكملوا.. آه ما كنتخلعونيش، هاكداك.. وهاذ المرة رجع بنا الوقت الله يخليك السيد الرئيس..

السيد رئيس المجلس:

إيلا اسمحتوا السيد واحد الدقيقة الله يخليك

السيد عبد الإله بنكيران رئيس الحكومة:

لا ما كيحسبش راه موقفوا 3 دقائق... لا حتى يكملوا.. وأما إذا تحدثتم عن الأدب، فالأدب لا يكون بحشيان الحضرة، "فليسعف المقال إن لم يسعف الحال" حتى أنا غادي نجابوك.. هذا راه واحد القاضي..

السيد الرئيس:

إيلا اسمحتي السيد الرئيس.. الله يخليكم، كايين فريق محترم كايين فريق محترم مسجل في اللائحة غادي يوصل عليه الوقت ما غيدوش في الحصبة التلفزيونية ما نسمحش بها، المرجو الله يخليكم الله يخليكم السي عبد الله، مشكلة هاذي.. ماشي مشكل السي عبد الله.. أنا كنتنن واقلية خاصني نرفع الجلسة لأن الفريق الاستقلالي المحترم لا يحترم لا رئيس المجلس، ولا رئيس الحكومة، ولا الزملاء، ما يمكنش، الله يخليكم.. شكون هو رئيس الفريق الاستقلالي اللي غنتكلم معاه؟ وإيلا كولشي الفوضى،.. السيد الرئيس حتى نضبلك انت عاد نضبظ رئيس الحكومة السي مضيان ما يمكنش هاذ الأسلوب في النقاش، ما يمكنش يتكلم مع رئيس الحكومة، والفريق الاستقلالي فيه 60 رئيس،.. بلاقي اسمحو لي، ما يمكن ليش ناخذ لك حقا امسح لي خوذ حقا بالقوة، بالعنف، ماشي أسلوب ديال النقاش، تفضل السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

صحيح 60-60 ولكن 60 ما عمرها غلبات 107.. نعم إنكم لا تخيفوني فهمتي.. وأما فيما يخص



أما فيما يخص الأدب ديال الحوار، اسمحو ليا الأدب ديال الحوار مطلوب، ولكن خاص يكون الأدب شكلا ومضمونا، كتعرفوا كلكم القصة ديال ذاك القاضي اللي بلغ السلطان أنه كيعض عباد الله من وذيهم، سيفط ليه، سيفط ليه، إيه نعم هاذ رئيس الحكومة كيعاود ليكم لعلكم تعقلون، سيفط ليه، قاله السلطان بلغه أنك كتعض الناس في وذيهم، قال ليه صحيح، قال ليه جلس معايا، جا واحد شاد واحد السيد قال ليه مالك؟ قاله هذا هذا خذا ليا من الكرامة ديالي، قاله ذاك السيد نعم أسيدي رانا باه، قاله واش تعض ولا نعض؟

السيد الرئيس:

شكرا السيد الرئيس، آخر سؤال ويتعلق الأمر بموقع المرأة المغربية في المنظومة القانونية المؤطرة للاستحقاقات الانتخابية المقبلة، تقدم به فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل السيد النائب، المرجو من السيدات والسادة النواب الاستماع إلى السيد النائب لطرح السؤال، تفضل السيد النائب.

النائب السيد جمال استيتو:

شكرا السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة المحترم،

في إطار الاستعداد لأجل إجراء أول استحقاقات انتخابية محلية في ظل دستور 2011، نسائلكم السيد رئيس الحكومة المحترم، عن مميزات ومستجدات المنظومة القانونية المنتظرة والمؤطرة للاستحقاقات الانتخابية المحلية القادمة بخصوص تفعيل الفصل 19 من الدستور، وشكرا.

السيد الرئيس:

شكرا السيد النائب، السيد الرئيس.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

السيد الرئيس، مرة أخرى كان جوابي ضافيا في هذا الموضوع وتحدثت عن كل الجهود التي بذلت من قبل هذه

اللوائح الانتخابية إيلا قلتيو باللي أنا طالبت بعدا ما تعاودوش تنسبو ليا شي حاجة إلا إيلا جبتيو فوقاش قلتها بالضبط، وأن اللوائح فاسدة أو غير فاسدة أنا طالبت فعلا في 2002 كان السي إدريس جطو هو وزير الداخلية، طالبت ومازلت في ذلك الوقت لم أتوقف وأنا رئيس الحكومة، باش تكون اللوائح مبنية على البطاقة الوطنية، ولكن كرئيس الحكومة جاء عندي السيد وزير الداخلية والسيد الوزير المنتدب في الداخلية، وقالوا ليا السي عبد الإله وقالوها في المجلس الحكومة راه ما عندناش مشكل من الناحية المبدئية ولكن اللوائح ديال البطاقة الوطنية فيها 27 مليون مسجل، تنقيتها لتكون صالحة عمل مستحيل، من الناحية العملية تكون صالحة للانتخابات، ما دارتش على هاذ الأساس النهار الأول، واحنايا كحكومة مسؤولة قرنا وكأغلبية مسؤولة لأن هاذ الشي عاود ثاني تناقشنا فيه في الأغلبية مع رؤساء الأغلبية قرنا أن نتبنى هذه اللوائح، ونحاول إصلاحها من خلال فتح التسجيلات. ولأن ربما الأحزاب السياسية لم تقم بواجبها كاملا، وهاذ القضية إيلا اتبعيتوا واحد اللقاء كان عندي مع هيئة حزبية حتى الحزب ديالي تندخلوا فيها، بأنهم ما قمناش بالواجب ديالنا كاملا، ولهذا قررت باش اليوم نجني نطالب المواطنين باش يمشيو يتسجلوا إيلا بغاوا يقطعوا مع هاذ النوع ديال المسؤولين اللي كيجشموا فهاذ البلاد، فأنا تنقول ليهم يتوكلوا على الله ويمشيو وأنا ما تنتخباش الكلام اللي قلت سابقا ما كنتكروش والكلام اللي قلت سابقا إيلا غيرت الرأي ديالي فيه تنجي تنقول علاش؟ بكل صراحة وبكل شجاعة وكتتحمل مسؤوليتي، ويلا شي نهار المواطنين عاقبوني بهاذ السبب أنا كنتتحق ماشي مشكل، أنا ماشي منزه عن الخطأ، ولكن اليوم راني كنتشرح لكم علاش هاذ اللوائح الانتخابية تبينا اللوائح الانتخابية الحالية وحاولنا يعني باش سميتو.



بها إعمال هذا المقتضى، وبالنسبة للقانون التنظيمي 59.11 لم تقترح أي تعديل بخصوص اللائحة الإضافية رغم انتهاء صلاحيتها بالنظر للتطورات التي عرفتها البلاد ديالنا.

السيد رئيس الحكومة،

فريق الأصالة والمعاصرة كقولوا لكم بأننا كنفرضوا هاذ الاتجاه اللي مشيتوا فيه، اللي هو مخالف ومعاكس للتطور ديال بلادنا، نرفض الاكتفاء بالثلث، نرفض اللائحة الإضافية وندعو عمليا وماشي يمكن، ندعو عمليا إلى إقرار الترتيب المتناوب بين الرجال والنساء في لوائح الترشيح للجهات والعمالات والأقاليم والجماعات الخاضعة للاقتراع باللائحة، واعتماد ثنائي رجل/امرأة في الجماعات الخاضعة لنمط الاقتراع الفردي، ونطالب بأن لا تقبل اللوائح الترشيح التي تتضمن اسمين متتابعين لمرشحين اثنين من نفس الجنس، وبتحديد مجال اختصاص الهيئة الاستشارية المكلفة بالمساواة وتكافؤ الفرص.

نتأسف السيد رئيس الحكومة، جعلتم قضية المرأة والمساواة والمناصفة دائما مسألة ديال صراع، وإن كانت المساواة مرتبطة بحقوق الإنسان فهي كذلك قضية مرتبطة بمصلحة البلاد وبالتطور ديالو، جعلتم قضية المرأة صراع بين التقليد والتقدم، تقاليدنا يجب أن تتطور لنحافظ عليها، لكي لا تصبح دريالة بالية، دائما عبرتم عبر مواقفكم، وعمليا مواقف تجاه المرأة يشوبها الغموض والتناقض وفي كل محطة تحيب آمالنا، آمال النساء بقرارات تمييزية ضد النساء، وكأنكم رئيس حكومة للرجال، عفوا رئيس حكومة لحزب العدالة والتنمية. تصرف رجل الدولة يقتضي أن تلتزموا بتصدير الدستور وبفصوله وأنا كنتكلم على 19 و30 كنتمنى تكون قريتهم مزيان اللي كينصوا على مكافحة كل أشكال التمييز، كيفما كان سببه وتكافؤ الفرص بين النساء والرجال للولوج إلى الوظائف الانتخابية، وإنشاء لجن استشارية لهذا الغرض وحنا هاذ ثلاث سنين وحنا مازالين

الحكومة لما كانت مجالس الحكومة مجالس الشاي، وحتى بعد اليوم لأضيف لهذا الشاي بعض الأشياء الأخرى. فالمرأة سواء تعلق الأمر باللائحة الإضافية على المستوى المحلي، أو تعلق الأمر بمجلس المستشارين اللي ربما غادي تكون فيه في المستقبل المناصفة، أو تعلق الأمر بالثلث في الجهات، أو تعلق الأمر بكافة هذه الإجراءات لقد تحدثت عنها، ويعني إذا كان هنالك ملاحظات للسادة النواب فأنا مستعد للإجابة عنها بقدر ما أعلم والله أعلم.

السيد الرئيس:

شكرا، الكلمة للفريق،.. السيد وزير العدل تفضل جلس معانا حتى نكملوا، باقي لنا غير 10 دقائق، تفضلي السيدة النائبة.

النائبة السيدة خديجة الرويسي:

السيد الرئيس،

السيد رئيس الحكومة،

في البداية أريد أن أعبر عن الحزن والأسى بوفاة المناضل أحمد بنجلون، شقيق الشهيد عمر بنجلون، وبهاذ المناسبة كنتقدموا بتعازينا الحارة للأسرة ديالو الصغيرة والأسرة الكبيرة ديالو.

السيد رئيس الحكومة،

﴿وَكَمْ مِنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ حَلَبْتُمْ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ...﴾
السيد رئيس الحكومة، ملّي قرينا الفصول 17 و18 و19 و22 مشاريع القوانين التنظيمية الخاصة بالجماعات والعمالات والأقاليم والجهات، وجدنا أنكم اقتصرتم على تضمين مقتضى جاء فيه: "تتضمن لائحة ترشيحات نواب الرئيس عدد من المرشحات لا يقل عن ثلث نواب الرئيس، والغريب في الأمر أن المشاريع نصت على الثلث بدون استعمال عبارة "يتعين العمل على" والتزمت الصمت المهيب، دون تحديد الكيفية اللي غيتم



تصرف رجل الدولة يجب أن يحافظ على المغرب سابقا لاحترام نسائه، والحال اليوم أن دول شقيقة مغربية أصبحت أحسن حالا في تمثيلية بالنسبة للنساء وأصبحنا في المؤخرة، اليوم كنعقول لك السيد رئيس الحكومة، بأن النساء ستتفضل في هاذ البلاد وحاد الوقت لا طالما قلمم بأن الناس غينزلوا للشارع النساء غادي ينتفضوا ضد هاذ الوضعية ديال التمييز اللي كتضرر بالمصلحة ديال البلاد ديالنا، وبالاقتصاد ديال بلادنا، النساء نا بقاوش باغيين المساعدات...

السيد الرئيس:

شكرا السيدة النائبة، انتهى الوقت شكرا. الكلمة للسيد رئيس الحكومة.

السيد عبد الإله ابن كيران رئيس الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم.

الحمد لله لقد ذكرتي الأخت بقوله تعالى ﴿وَكَمْ مِّنْ فِتْنَةٍ قَلِيلَةٍ حَلَبْنَاهُ فِتْنَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ فتذكرت أنه في انتخابات 2009 الحزب ديا لها جاء هو الأول وغطى ب 16 ألف مقعد، وفي 25 نونبر تبخر كل ذلك، وتراجع إلى المرتبة الثالثة أو الرابعة لكي يتقدم حزينا الذي كان ساعتها فئة قليلة ولم يتمكن من الحصول على هاذ النصر المبين، فشكرا لك إذ تذكرينا بفضل الله علينا ومازلنا ننتظر الفضل من الله.

السيدة النائبة المحترمة، أنا أستغرب لأنه بغض النظر على الخلط المتعمد، مرة مرة كتجبدوا القناعات ديالي، مع أنني أنا رئيس حكومة ما كتهمكمش القناعات ديالي، كتهمكم القرارات ديالي والأعمال ديالي اللي كنعملوا في التدبير ديال الشأن العام، أما القناعات العامة ديالي أنا حر فيها، من حقي نكون نتبني في أي موضوع الفكرة اللي كتوالمني ونعبر عليها بالطريقة اللي بغيت. ولكن لن أسمح لكم أن تغالطوا الناس، المساواة متحققة، والمساواة شيء والمناصفة شيء آخر، ولهذا

كنتسناوا، يجب أن تلتزموا بالقانون الدولي، ويجب أن تعلموا أن منع التمييز وهو حجر الزاوية في القانون الدولي، يجب أن تلتزموا باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، تصرف رجل الدولة كيحتم عليكم ترجمة الإرادة اللي عبر عنها صاحب الجلالة محمد السادس، في عديد من الخطب ديالوا وأخيرا أمام المؤتمر الدولي لحقوق الإنسان في مراكش واللي قال: "التأكيد على الحقوق الأساسية للنساء والفتيات في شموليتها غير قابلة للتصرف وهي جزء لا يتجزأ من المنظومة الكونية لحقوق الإنسان" وصاحب الجلالة، قال: "المساواة والمناصفة الرهان الأول بالنسبة للمملكة". ولكن هذا ما كيبانش ليا بأن قريتوا يعني بتمعن هاذ الخطب، مشاركة المرأة ضرورية وليست ترف، النمو الازدهار لا يمكن رهين بالمشاركة ديال النساء على جميع الأصعدة، هاذ النهج اللي كتمشيوا فيه تعطلون الاقلاع الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن نقول بأن كنتتحروا على المستوى الاقتصادي والاجتماعي بتعطيل نصف المجتمع، والمرأة ونساء المغرب ما باغيينش يكونوا ثريا باغيين يكونوا شمس كيبضئ هاذ البلد، باغيين التعلم، باغيين التكوين وباغيين يكونوا مسؤولين كيسيروا وكيفكروا، لا في الجماعة، في العمالة وفي الإقليم وفي الجهة وفي البلاد، باغيين يقرروا تتضرعون بالواقع لكي لا تحاربوا التمييز.

تصرف رجل الدولة يحتم عليكم تغيير الواقع، لا التماهي مع الواقع، لا الاستسلام للواقع، وتبرير الواقع كما تفعلون دائما، تتضرعون بأن من سبقهم لم يقوموا بهذا الأمور اللي أنا كنعقولها ليكم اليوم، وكيقولوها ليكم المغاربة. تصرف رجل الدولة كيحتم عليكم القيام بما لم يستطع القيام به الآخرين، وما تعلقوش شماعة الفشل ديالكم على الآخرين، لطالما قلمم بأنكم الأصلح للحكم، إذن علاش ما درتوش؟ ما بقاوش تعلقوا الفشل.



ولهذا، اسمحو لي، هاذ القضية ديال المرأة اللي كتقولوا بغيتوا تنتفضوا عليا انتفضوا أسيدي، انتفضوا راكم انتفضتياو جبتياو 100 امرأة حشمتياو بريوسكم قدام البرلمان ومشيتياو جبتياو الصحافية المعلومة ولم تنفعكم في شيء، أو وليتياو دايرين الفضيحة في ريوسكم، عاود بغيتوا تجيبوا شي 100 أخرى جيبوهم ولا 200، وإيلا بغيتوا نديروا شي استفتاء شكون النساء اللي بغاوا هاذ التوجه ولا هاذ التوجه أنا مستعد، وديك الساعات اللي إيلا طيحويني غير العيالات أنا نمشي بحالي والله ما نبقي، والله العيالات إيه، ما لهم هكاك كبرنا كنسميوهم وهما فرحانين ما عندهم حتى مشكل، كاين شي واحد عندو تيجي تفويض من قبل العيالات ولا النساء؟ كيفاش هاذ الشيء؟ هاذ الانتفاضة كتهددنا بثورة النساء الأخت ديربها ديربها هاذ الثورة وطيجي هاذ الحكومة أو ولي انت كاع رئيسة حكومة مالك، شكون اللي حبسك؟ تترأسي الحزب ديالك، علاش الحزب ديالك ما تيبانوش فيه النساء في القيادة؟ راكم عندكم أصل تجاري فاسد، ولن تنجحوا به، فهمتي ولا لا،.. السيد الرئيس،.. والله إيلا عجيبة هاذي، أنا كندافع،.. إيوا اسمحي ليا حتى أنا غنجاوبك ديايالي اللي كبير عليك، الله يهنيك.

السيد الرئيس:

شكرا، رفعت الجلسة.

نص الدستور على المساواة بصفة مطلقة ونص على المناصفة بالسعي إليها، لماذا؟ لأن الدستور يعرف الواقع والمشرع حكيم وقد أثير هذا الكلام، لما كنا نحضر الدستور وكان يحضر رؤسائكم. ونتساءل نحن اليوم هل تعلمون أن ما كان في المرحلة الماضية في اللائحة الإضافية وجدت أحزاب سياسية مشاكل في وجود العدد من النساء المطلوب قانونيا لكي يكونوا في اللوائح الإضافية، تتعرفوا هاذ الشيء ولا ما كتعرفوهش؟ واخذين انتما بعين الاعتبار هاذ الشيء ولا لا؟ وشحال من مرة أثرت لكم الملاحظة ملي كندور وجهي في الحزب ديالكم اللي كيامن بالقضية ديال المرأة لهاذ الدرجة مكنلقاش هاذ المناصفة فينا هي؟ وعندني ورقة دابا اهنايا الأعضاء ديالكم بالمكتب ديال مجلس النواب مطلوب تكون فيهم امرأة ما فيه حتى امرأة، ثلاثة ديال الرجال ها السميات دياهم ها هما هنايا، ما قدرتوش تجيبوا حتى وحدة للمكتب مصدعيني أنا على النص ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ (2) كَبُرَ مَقْتًا مِمَّا لَلَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ عاد ذيك الساعة هضروا، عاد ذيك الساعة هضروا.

وأما ملي يكون واحد البلاد بحال المغرب وغادية في اتجاه أنه مجلس المستشارين غادي يكون المقبل فيه المناصفة تقريبا من الناحية العملية، غادي يجيبوا الناس اللائحة وحدة وحدة، والجهات غادي تكون عندهم بالإضافة لكونهم غيركونوا في اللائحة العادية غادي يكون عندهم ثلث خاص بهم، كيفاش؟ خاص واحد الشوية ديال المنطق، ما كايجي مرة وحدة غير الكوارث، أما كولشي اللي طبعي كيتزاد صغير وتيكبر شوية بشوية، كتجي مرة وحدة الموت وكتجي مرة وحدة البراكين والزلازل والعواصف والفيضانات، أما غير شجرة إيلا بغيتيها كتغرسها وتسناها شحال، وأما دري خاصك تزوج بعدا إلى آخره.